مكاتب ضمان الجودة في الجامعات والأكاديميات العامة الليبية
(الواقع وآفاق التحسين والتطوير)

أ.د. حسين سالم مرجين
هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا / طرابلس
mrginhussein@yahoo.com

د. عادل محمّد الشركسي
جامعة بنغازي/ كلية العلوم/ قسم الإحصاء
adelsharkasi@yahoo.com

د. مصباح سالم مفتاح العماري
جامعة سرت/ كلية الاقتصاد/ قسم ادارة الاعمال
mspah545@yahoo.com

أ. سالمة إبراهيم ن عمران
هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا/ طرابلس
salmabenomran1983@gmail.com

الملخص:

أصبح التوجّه نحو الجودة ميزة للمؤسّسات التعليمية تُمليها عملية الحراك العلمي وما يصاحبها من تغيرات وتطورات تكنولوجية، حيث لا تستطيع مكاتب الجودة وتقييم الأداء أن تضع موضع قدم أو تُحافظ على مركزها التنافسي إلا بتحقيق الجودة وتأكيدها في جميع برامجها وأنشطتها، وبذلك فإن من متطلبات نجاح عمل مكاتب الجودة هو التزام الإدارات العليا بتهيئة وتوفير البيئة المناسبة في مؤسّسات التعليم العالي، وتأهيل القيادات الجامعية لإدارة ثقافة الجودة، ومضاعفة جهودها في بناء استراتيجية حقيقية لإدارة الجودة ومتابعة تنفيذها، وإدامة تحسين عمل المكاتب، وتحديث معايير الجودة وآليات تطبيقها وفق المعايير المحلية والدولية المعتمدة، حيث كان من أهم أهداف هذه الدراسة هو عرض واقع جودة العملية التعليمية، ووضعها الحالي، واقتراح مسارات التحسين بها، إلى جانب التعرّف على أهم العراقيل والتحديّات التي تُواجه مكاتب الجودة في الجامعات والأكاديميات العامة الليبية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، إلى جانب استخدام الاستبانة في عملية جمع البيانات الخاصة بالدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمها وجود معوقات وتحديات مالية، بشرية، إدارية وفنية وتقنية بالإضافة إلى تحديات أخرى من ضمنها عدم الاستقرار الإداري والاقتصادي والأمني، إلى جانب مجموعة من التوصيات من اهمها الحاجة إلى وجود رؤية شاملة لوزارة التعليم بشأن دعم الجودة وضمانها بالجامعات،

والأكاديميات الليبية الحكومية. والحاجة إلى إصدار لوائح وتشريعات تنظم آليات عمل مكاتب ضمان الجودة، وتشكيل فريق عمل للجودة على مستوى كل الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، إلى جانب الحاجة إلى وجود خطة استراتيجية بشأن اعتماد الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية.

الكلمات المفتاحية: الجودة، ضمان الجودة، الدراسة الذاتية، الاعتماد المؤسّسي، الاعتماد البرامجي، مؤسسات التعليم العالي.

1.1.المقدمة :

تسعى برامج وأنشطة الجودة وضمانها في مجال التعليم العالي إلى إحداث تغييرات في المنظومة التعليمية والخدمية والإدارية للجامعات والأكاديميات الحكومية المستهدفة، سواء من حيث التخطيط، أو التنفيذ أو المتابعة، وتقوم أساسيات الجودة على بناء منظومة تعليمية شاملة تسعى نحو التحسين والتطوير بشكلٍ دائمٍ ومستمر، سواء على مستوى القدرة المؤسّسية من مبانٍ، وقاعات، وتجهيزات، ومعامل...إلخ، أو على مستوى مفاصل العملية التعليمية، من حيث بنية البرامج التعليمية، أو المقرّرات الدراسيّة، أو طرائق التدريس، أو آليات التقييم...إلخ، لتنتقل بعد ذلك إلى التأكّد من كون مخرجات تلك العملية تمتلك المعارف والفهم والمهارات اللازمة، ومدى مواءمتها مع سوق العمل، ويصل تأثير أساسيات الجودة أيضًا إلى متابعة الخريجين في مرحلة التوظيف في سوق العمل؛ وذلك بغية الاستفادة من آرائهم في عمليات تحسين وتطوير البرامج التعليمية .

ولأهمية الدور الذي تقوم به الجامعات والأكاديميات في إحداث التغيير المطلوب والمخطّط له، في تطوّر المجتمعات؛ فإن جُلّ دول العالم تحرص على تحسين وتطوير مؤسّسات التعليم العالي فيها، كذلك الحال في ليبيا فإن الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية يمكن أن تضطلع بدور في تطوّر وتقدم المجتمع؛ ومن هنا كان لزاماً أن تكون لها مكاتب لضمان جودة مدخلاتها ومخرجاتها، تستعرض تباين وتفاوت واقع تلك الجامعات والأكاديميات، والذي يُؤثر على أدائها، وتعالج التفاوت في حجم العراقيل والتحديّات التي تواجهها، واستمرار ذلك التفاوت والاختلاف من شأنه أن ينعكس بشكلٍ سلبي على مستويات أداء مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء .

ولذلك فإن هذه الدراسة تأتي لتبحث عن ذلك التباين، والتفاوت، والغفلة في برامج وأنشطة الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، وتنشد الاقتراب أكثر من واقع الجودة وضمانها في تلك الجامعات والأكاديميات، بغية كشفها، وفهمها، وإزالة بعض العتمة المضروبة حول أهم العراقيل والتحديّات التي تُواجه تطبيق الجودة والاعتماد فيها، كما أنَّ الكثير من التحديات أسهمت في تدني مستويات برامج الجودة في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، كما وصل بعضها إلى مرحلة الغفلة عن الجودة وضمانها وهذا

بحد ذاته في حاجة للمزيد من البحث والكشف.

1.2.مشكلة الدراسة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة جهوداً مؤسّسية دولية حثيثةً للارتقاء بالعملية التعليمية، وجودتها في المؤسّسات التعليمية، وشملت الجهود جودة التعليم العالي في جميع مراحله، ومختلف عناصر العملية التعليمية؛ المباني، وتجهيزاتها، ومرافقها، والمناهج الدراسيّة، وتطويرها، وتحديثها باستمرار، والوسائل التعليمية، وتطويرها، وإدارة العملية التعليمية، وإصلاحها، وأصبحت جودة التعليم هدفاً واستراتيجية للدول والشعوب؛ وبذلك أصبح التوجّه نحو الجودة ميزة للمؤسّسات التعليمية تُمليها عملية الحراك العلمي وما يصاحبها من تغيرات وتطورات تكنولوجية، حيث لا تستطيع مكاتب الجودة وتقييم الأداء أن تضع موضع قدم أو تُحافظ على مركزها التنافسي إلا بتحقيق الجودة وتأكيدها في جميع برامجها وأنشطتها، وبذلك فإن من متطلبات نجاح عمل مكاتب الجودة هو التزام الإدارات العليا بتهيئة وتوفير البيئة المناسبة في مؤسّسات التعليم العالي، وتأهيل القيادات الجامعية لإدارة ثقافة الجودة، ومضاعفة جهودها في بناء استراتيجية حقيقية لإدارة الجودة ومتابعة تنفيذها، وإدامة تحسين عمل المكاتب وتحديث معايير الجودة وآليات تطبيقها وفق المعايير المحلية والدولية المعتمدة. ومن هنا جاءت الفكرة بضرورة إجراء دراسة حول التعرف على واقع الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية. وبناء على ما سبق تبرز مشكلة الدراسة الحالية من خلال الإجابة عن عدد من التساؤلات أهمها:

1- ما واقع مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية؟

2- ما أهم العراقيل والتحديّات التي تُواجه هذه المكاتب ؟

3- ما أهم الممارسات الجيّدة التي قامت بها بعض هذه المكاتب؟

4- ما التوقّعات المستقبلية لمهام مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية ؟

1.3. أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- عرض واقع جودة العملية التعليمية من خلال مكاتب الجودة ، وتقييم وضعها الحالي، واقتراح مسارات التحسين.

2- التعرّف على أهم العراقيل والتحديّات التي تُواجه مكاتب الجودة في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية.

3- التعرّف على أهم الممارسات الجيّدة التي قامت بها مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية.

4- تحفيز ودفع الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية باتجاه برامج التدقيق سواء أكان مؤسّسياً أم برامجياً في المرحلة اللاحقة.

5- التأكّد من وجود أهم المؤشرات الدالّة على جدّية والتزام الإدارات العليا في الجامعات بمعايير، واشتراطات تطبيق الجودة وضمانها.

1.4. أهمية الدراسة:

1- تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها (ضمان الجودة)، والذي يُعَدُّ من الموضوعات المهمة والحيوية في مجال التعليم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

2- أهمية الجامعات والأكاديميات ودورها المحوري في تقدم المجتمع وتحولاته وازدهاره، وحساسية منظومة التعليم العالي بالنسبة للمجتمع.

3-ما قد تقدمه الدراسة من معلومات وبيانات والتي قد يكون له دوراً في تحليل الفجوات والإشكالات والوقوف على الأجزاء المظلمة من برامج تطبيق الجودة وضمانها لمتخذي القرار في الجامعات والأكاديميات ووزارة التعليم والمهتمين بشؤون التعليم.

1.5. منهجية الدراسة:

استندت هذه الدراسة على استبانة تقييم تمّ توزيعها على مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، حيث ركّزت الاستبانة على أسئلة للتقييم الأدائي، وهي مرتبطة بفاعلية عددٍ من البرامج، والأنشطة، والضوابط، والمتطلبات التي يجب أن تستوفيها الجامعات، وفقًا للمعايير الوطنية والدولية للجودة والاعتماد، وتم توزيع الاستبانة بنهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020، إلى جانب استخدام أسلوب المسح الشامل في عملية توزيع الاستبانة (علي كافة الجامعات والأكاديميات الليبية

العامة التابعة لوزارة التعليم العالي)، وقد تم الاعتماد على الأساليب الوصفية (النسب المئوية والتكرارات) في تحليل بيانات الدراسة. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف للوصول إلى فهم أعمق وأفضل لواقع الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، حيث تمّ التوصّل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمّ تضمينها في هذه الدراسة.

1.1.5. إعداد الدراسة: تمّ اتباع مجموعة من الخطوات الأساسية عند إعداد هذه الدراسة، وكانت على النحو الآتي:

1.1.1.5.أسئلة استمارة الاستبانة: تم تصميم الاستبانة بحيث تحقق أهداف الدراسة، وقد تم اختبارها وتقيمها بإرسالها إلى عدد من المختصين بمجال جودة التعليم العالي ، وتم الأخذ بملاحظاتهم في صياغة الاستبانة بشكلها النهائي، حيث قُسّمت استبانة التقييم المحالة إلى مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء إلى أسئلة مغلقة، وأسئلة مفتوحة، وهي على النحو الآتي :

– الأسئلة المغلقة: وهي التي كانت أسئلتها محدّدة الإجابة، حيث قُسّمت إلى خيارين، هما:

* الإجابة بـ (نعم): تعني أن الجامعة، أو الأكاديمية تمتلك مؤشرات وممارسات السؤال، وأنها موجودة ومطبّقة بشكلٍ مستمرٍ ودائم.

* الإجابة بـ (لا): تعني أن الجامعة أو الأكاديمية لا تمتلك مؤشرات وممارسات السؤال، وأنها غير موجودة أصلاً، أو أنها موجودة جزئياً، أو أن تنفيذها لا يتم بشكلٍ فعّال ومستمر، وبالتالي تُؤثر على عملية الجودة وضمانها بالجامعة.

– الأسئلة المفتوحة: وهي التي كانت أسئلتها غير محدّدة الإجابة، أي تكون الإجابة متروكة بشكلٍ مفتوح لإبداء الرأي مثل: ما هي الممارسات الجيّدة ؟

2.1.5. نطاق الدراسة:

شمل نطاق الدراسة الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، وتركّز في الأساس على مستوى أداء عمل مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بها، حيث يُعد مستوى الأداء أحد المعايير الأساسية للحكم بموضوعية وشفافية على واقع الجودة داخلها ومدى جودة الخدمات

التي تقدمها الأمر الذي يساعد على زيادة فاعلية التقييم، وبناءً على ما ذكر فإن نطاق **الدراسة** قد تحدد كالآتي :

- تمّ تقسيم الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى: وهي الجامعات والأكاديميات التي تأسّست قبل 2008م، أما المجموعة الثانية: فهي الجامعات والأكاديميات التي تأسّست ما بعد 2008م، والجدول رقم (1) يُوضح الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية المستهدفة في الدراسة.

الجدول (1) الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية المستهدفة في الدراسة .

ر. م	اسم الجامعة	تاريخ التأسيس	ر. م	اسم الجامعة	تاريخ التأسيس
1	جامعة بنغازي	1955	15	جامعة إجدابيا	2014م
2	جامعة طرابلس	1957	16	جامعة النجم الساطع	2015م
3	جامعة سبهـــا	1983	17	جامعة بني وليد	2015م
4	جامعة مصراتة	1984	18	جامعة صبراتة	2015م
5	جامعة عمر المختار	1985	19	جامعة الجفرة	2016م
6	الجامعة المفتوحة	1987	20	جامعة طبرق	2016م
7	جامعة الزاوية	1988	21	أكاديمية الدراسات العليا بنغازي	2016م
8	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا	1988	22	الأكاديمية الليبية للدراسات المالية والجمركية	2016م
9	جامعة سرت	1989	23	جامعة الزنتان	2017م
10	جامعة غريان	1991	24	جامعة الجفارة	2017م
11	الجامعة الأسمرية الإسلاميّة	1993	25	جامعة خليج السدرة	2017م
12	جامعة المرقب	2001	26	جامعة غريان	2017م
13	جامعة الزيتونة	2001	27	جامعة فزان	2017م
14	جامعة السّيّد محمّد بن علي السّنوسي الإسلاميّة	2012م	28	جامعة نالوت	2017م

ويمكن تعليل هذا التقسيم إلى كون دليل ضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي الصّادر العام 2008م، والمعتمد من قبل اللجنة الشعبية العامة "سابقًا" بقرار رقم (340) لسنة 2008م، بشأن منح الجامعات القائمة آنذاك الاعتماد المؤسّسي والبرامجي المبدئي؛ حيث أوضح الدليل المذكور أن مؤسّسات التعليم العالي الموجودة قبل العام 2008م، تمّ تصنيفها ضمن مؤسّسات التعليم العالي القائمة حيث تعتبر " في حكم من حصلت على الاعتماد المبدئي، وذلك من منطلق أنها قد خضعت لمتابعة الجهات المشرفة عليها في السابق وحصولها على تراخيص من قبل، بالتالي فإن إجراءات التخطيط والمتابعة والتقييم فيها قد تكون أكثر تطورًا عن المؤسّسات حديثة الإنشاء أو الجديدة "، (مركز ضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي، 2008، ص38)، وبحسب الدليل فإن "هذه المؤسّسات تعامل معاملة المؤسّسات المتحصّلة على تصنيف الاعتماد المبدئي" (مركز ضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي، 2008، ص38).

كما أوضح دليل ضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي– المشار إليه سابقًا– بأن مؤسّسات التعليم العالي حديثة الإنشاء " يجب أن تخضع هي أيضًا لعملية الاعتماد المبدئي " وذلك للتأكّد من " جديّة والتزام المؤسّسة بمعايير واشتراطات الجودة الضامنة لتحقيق المستهدف من رسالة المؤسّسة وغاياتها "(مركز ضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي، 2008، ص37).

إن الاسترسال في الحديث عن مضامين دليل ضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي 2008م، وقدرته على توضيح عمليات الجودة والاعتماد لمؤسّسات التعليم العالي القائمة والحديثة مهم جدًا، كون أن الدليل يحمل العديد من النقاط التي يجب الوقوف عندها حينما يثار موضوع الجودة في مؤسّسات التعليم العالي؛ ولكننا رأينا الاكتفاء بهذا القدر.

3.1.5.مجريات إعداد الدراسة: تمّ إعداد الدراسة على النحو الآتي:

* تمّ إحالة استبانة التقييم إلى مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات الليبية الحكومية عن طريق البريد الإلكتروني.

* قامت جُلّ الجامعات والأكاديميات بتعبئة استبانة التقييم الذي يستهدف مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، وقد تفاوتت درجة الالتزام بالموعد المحدّد لتسليم استبانات

التقييم من جامعة إلى أخرى، في حين أن عدد قليل من الجامعات والأكاديميات لم تبدِ أي استجابة، كما أنها لم تقدم أي مبرّر لعزوفها عن المشاركة في تعبئة استبانات التقييم، وهي: جامعة طرابلس، وجامعة الزاوية، وجامعة الجفرة، والأكاديمية الليبية للدراسات المالية والجمركية.

* اشتملت استمارة الاستبانة المحالة إلى كل الجامعات والأكاديميات المستهدفة على عددٍ من الأسئلة المغلقة، والمفتوحة، كما تضمّنت أيضًا ضرورة قيام مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات بإحالة بعض الأدلّة والشواهد التي تُؤكد على مصداقية الإجابات المحالة.

* بعد ذلك تمّت صياغة نتائج الاستبانات وتفريغ الإجابات، كما تمّ الاطلاع على المواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعات والأكاديميات المستهدفة – عملية مسح – وذلك بُغيّة التأكّد من بعض المعلومات والبيانات المحالة.

* تمّ التواصل مع مديري مكاتب الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات المستهدفة بشأن إحالة بعض الشواهد والأدلّة التي تُؤكّد صحة تنفيذ بعض الأنشطة والبرامج، أو إنجاز بعض الأدلّة والسياسات، أو القيام ببعض الممارسات الجيّدة.

2.5. الدراسات السابقة:

دراسة عبد الحفيظ، محمد؛ مفتاح، سالمة؛ مصطفي، حنان (2021) هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التحديات التي تواجه تطبيق معايير الجودة في الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي في المجالات (تحديات مكاتب الجودة، القيادية، التنظيمية، التعليمية والتدريسية، البحث العلمي، خدمة المجتمع، الفنية)، ولتحقيق أهداف الدراسة، أتبع الباحثون منهجي: دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسة في تجميع البيانات، وقد تكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي وفروعها. وتوصلت الدراسة إلى أنَّ هناك العديد من التحديات واجهت تطبيق معايير الجودة بكلية الاقتصاد بدرجة متوسطة، وأهمها خدمة المجتمع وتليها التحديات الفنية والبحث العلمي جاءت بدرجة عالية، بينما التحديات التنظيمية والقيادية وتحديات مكاتب الجودة بدرجة متوسطة، وجاءت بالمرتبة

الأخيرة التحديات التعليمية والتدريسية بدرجة ضعيفة.

دراسة المحرحر (2019) كانت بعنوان " مقياس جودة العملية التعليمية كمؤشرات لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، دراسة حالة على جامعة سرت " كان هدف الدراسة هو الوصول إلى مؤشرات لمدى تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وقد تمت دراسة عينة عشوائية لقياس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس، وخلصت الدراسة إلى وجود قصور واضح في معظم مكونات العملية التعليمية ، وقد فسر الباحث هذا القصور إلى ضعف الإمكانات المادية والبشرية، وعدم وضوح في السياسات الإدارية والرقابية.

دراسة أبوشعالة, (2019)، بعنوان عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بليبيا، هدفت الدراسة إلى تحديد عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بليبيا, وكذلك درجة أهميتها, واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها : تحديد بعض عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي بكلا مجاليه المؤسسي والبرامجي, وكانت القيمة التقديرية لأهمية عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بليبيا مرتفعة , وبشكل موضوعي وبمقاييس علمية وعالمية.

دراسة تنتوش (2019) بعنوان "تقييم مدى تطبيق أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الجودة الشاملة في الكليات، واستخدم المنهج الوصفي واعتمد على الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وتم توزيع الاستبانة علي عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية وعلوم الرياضة بجامعة المرقب وجفارة، حيث بينت النتائج أن أغلب عينة الدراسة غير ملتزمين بتطبيق متطلبات ومعايير ضمان الجودة في العملية التعليمية والتدريسية بكلياتهم وذلك نظراً لعدم علمهم ودرايتهم بها، وكذلك نتيجة لعدم توفر البرامج الخاصة بالتطوير والتحسين المستمر وأن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير الجودة الشاملة، ومن أهمها عدم تفعيل قسم الجودة في الأقسام العلمية وعدم وجود المعايير وعدم وضوحها، وعدم ممارسة القسم لاختصاصاته الفعلية داخل الكلية، إضافة إلى

عدم توفر الكفاءات البشرية المؤهلة وتكليف أشخاص ليس لديهم دراية وخبرة كافية.

دراسة قمبر (2016)، بعنوان مدى توافر محاور الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم المحاسبي لكليات الاقتصاد في جامعة الزاوية الليبية ومعوقاتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها: هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى ممارسة محاور الاعتماد الأكاديمي الدولية والإقليمية والمحلية في أقسام المحاسبة بكليات اقتصاد جامعة الزاوية الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريسها، وتحديد معوقات تطبيقها في برامج التعليم الجامعي. أستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبيان لجمع البيانات، والتحليل الإحصائي الوصفي واختبار كرسكال والاس. توصلت الدراسة لعدد من النتائج وكان أهمها: افتقار أقسام المحاسبة لعدة جوانب للجودة مثل نقص خدمات الدعم الأكاديمي المناسبة كالأجهزة والتجهيزات الداعمة للتخصص، والإمكانيات المادية المتمثلة في المرافق والخدمات المساندة، وتبين وجود معوقات تمنع تطبيق محاور الاعتماد الأكاديمي كالمركزية في اتخاذ القرارات وشيوع البيروقراطية في المناخ التنظيمي، وعدم التزام بعض القيادات الإدارية بتطبيق الجودة وغياب النزاهة والشفافية عند التوظيف، وضعف تناسب كفايات الموظفين بالقسم مع مسؤولياتهم. أوصت الدراسة بتبني مفهوم واضح للجودة، والاهتمام بجميع جوانب جودة التعليم المحاسبي من منظور الاعتماد الأكاديمي.

دراسة الفطيمي؛ أبوشيبة؛ والتير (2015)، بعنوان قياس مؤشرات الجودة في الجامعات الليبية دراسة حالة كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة: تقييم مدى تطبيق مؤشرات الجودة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والتعرف على أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه الكلية في الوصول إلى المستويات المطلوبة من الجودة كان هدف هذه الدراسة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة 57 صحيفة استبيان. أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق المؤشرات بالكلية كان متوسطاً (2.63)، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر العينة حول مستوى تطبيق المؤشرات تُعزى لمتغيرات القسم، الدرجة العلمية، وسنوات الخبرة، بينما وجدت الفروق حول مستوى تطبيق مؤشري جودة الطلبة، المناهج الدراسية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة الدكتوراه. أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسات قبول الطلبة،

وتصميم مناهج تسمح باكتساب المهارات اللازمة للطلاب، ولعمل على تطوير مهارات ومعارف أعضاء هيئة التدريس.

1.6.الإطار النظري:

1.1.6. ضمان الجودة في التعليم:

يقصد بجودة التعليم مجموعة المعايير والإجراءات التي تهدف عملية تنفيذها إلى تحسين البيئة التعليمية, بحيث تشمل هذه المعايير المؤسسات التعليمية بمستوياتها وأشكالها المختلفة الي جانب اعضاء الهيئة التدريسية والإدارية. ان معايير جودة التعليم العالي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ولكنها تتفق في الأساسيات والمبادئ والتي تهدف جميعها الي تقديم منتجات ذات جودة عالية وهو الطالب (الرملي, 2019). إنَّ الجودة من وجهة نظر الطلبة كما بينها درويش (2010) تتعلق بالخبرة والتدريس وترتبط بيئة العمل, إلى جانب تحسين دافعيتهم للتعليم ,وتحسين نتائج تعلمهم باستمرار وبناء علاقات جيدة مع اعضاء هيئة التدريس, كما أن نظرة أرباب العمل إلى الجودة في مؤسسات التعليم العالي تتمحور فيما يمتلكه الطلاب من مهارات ومعارف مرتبطة بالمهن المختارة, ومن جهة أخرى يرى المجتمع أن الجودة تعني الثقة بأداء مؤسسة التعليم العالي.

والجدير بالذكر إن مفهوم الجودة في التعليم يختلف باختلاف حاجات ومصالح الاطراف ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي, فأعضاء هيئة التدريس مثلاً ينظرون للجودة في التعليم العالي على إنها التركيز على أصالة وإنتاجية البحث أكثر بكثير من التركيز على الابتكار وفاعلية عملية التعليم, والعمل بروح الفريق مع الزملاء والإدارات والأطراف ذات العلاقة لتحسين عمليات التعليم وتقدير جهودهم ومشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات, إلى جانب هذا المفهوم يوجد مفهوم اخر لجودة التعليم ويتمثل هذا المفهوم بالقيام بكافة الانشطة والفعاليات الإدارية والأكاديمية والمالية لإشباع حاجات الطلبة ومتطلبات سوق العمل عن طريق عمليات التطوير والتحسين المستمر لجودة الخدمات التعليمية؛ وذلك للحصول علي مخرجات ذات قدر عالي من الكفاءة التي يحتاجها سوق العمل.

إنَّ عملية ضمان الجودة تعني الطريقة أو الأسلوب أو الألية التي تتيح للمؤسسة التعليمية بأن تقوم بدورها في ضمان جودة مخرجاتها التعليمية وذلك بالاعتماد على معايير

الجودة الموضوعة والمحددة من أجل الوصول الي اعلي مستويات عملياتها (السعيد وعبدلي، 2018). واستناداً إلى دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليمة والتدريبية في ليبيا فإنَّ ضمان الجودة يعني التأكد من تطبيق مجموعة من الآليات والإجراءات في الوقت المحدد والمناسب، وذلك من اجل تحقيق الجودة المستهدفة وبصرف النظر عن كيفية تحديد تلك المعايير (دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2012).

2.1.6. معايير ومركز ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا:

لقد مرت رحلة تجويد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا نقلا عن أبو زقية (2014) وتنتوش (2019) بثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: صدور قرار اللجنة الشعبية العامة سابق رقم (176) لسنة (2004) بتنظيم الجهاز الإداري للتعليم العالي بحيث ضم بجانب الإدارات الأخرى، إدارة مراقبة جودة التعليم العالي، وضمت هذه الإدارة قسم مراقبة الجودة والمعايير العلمية وقسم التوثيق والاعتماد، وقسم تنظيم نظم الجودة و تطويرها.

المرحلة الثانية: في سنة (2005) تم إنشاء اللجنة المركزية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وهي لجنة ذات شخصية فنية تنفيذية تعني بنشر ثقافة ومفهوم الجودة والعمل على تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي المختلفة.

المرحلة الثالثة: إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي سنة (2006) وهو الجهة المعنية قانوناً بموضوع ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

3.1.6. تشكيل مكاتب ضمان الجودة وتقييم الاداء:

لضمان تطبيق نظام الجودة في كافة مؤسسات التعليم العالي أقرت اللجنة المركزية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بضرورة بتشكيل مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كل جامعة واكاديمية ويسمى مكتب ضمان الجودة والاعتماد، والهدف الرئيس الذي يسعى اليه هو تحقيق ضمان الجودة في مؤسسة التعليم العالي إلى جانب مساعدة الكليات في إنشاء وحدات واقسام تقويم الأداء وضمان الجودة وتجميع نتائج التقييم الذاتي وتحليلها بالإضافة إلى ربط مكتب ضمان الجودة والاعتماد بالمكاتب المناظرة بالمؤسسة التعليمية الأخرى الإقليمية العالمية ومن الأهداف الرئيسة الأخرى هو

غرس الوعي بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين بالجامعة من خلال نشر ثقافة الجودة (تنتوش، 2019).

1.7. واقع مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية:

بدايةً نودّ أن نبين بأن عمليات التعرف على واقع مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء في الجامعات والأكاديميات الليبية كان من خلال تحليل نتائج الاستبانات التي تمّ توزيعها على مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بها، وكان التركيز على العمليات والممارسات التفصيلية لأداء مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، وعلى دورها في التحسين والتطوير المستمر من أجل تحقيق جودة وتميّز في الأداء .

وقد كانت أولى خطوات التقييم هي تقسيم الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية إلى مجموعتين؛ إحداهما تأسّست قبل 2008م، والأخرى تأسّست ما بعد 2008م، ليتم بعد ذلك بناء وتصميم استبانات التقييم والتي تضم مجموعة من التساؤلات المتعلقة في مجملها بكيفية حصول تلك الجامعات والأكاديميات المستهدفة على الاعتماد بشقيه المؤسّسي والبرامجي سواء أكان مبدئيًا أم نهائيًا، وكذلك كيفية استغلالها لمواردها البشرية والمادية المتاحة، ومعرفة ما تنتهجه من خطط وسياسات وبرامج وأنشطة لتطوير مخرجاتها، ومدى انخراطها ومساهمتها في المسؤولية المجتمعية، ومشاركتها في نشر وتأصيل ثقافة الجودة وضمانها .

وتأسيسًا على ما تقدم سوف يحاول الباحثون قدر الإمكان استعراض نتائج استبانات التقييم دون تحيّز؛ لكشف وفهم واقع الجودة وضمانها من خلال مكاتب ضمان الجودة في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، وسوف تكون كالآتي:

1.1.7. التعرّف على مدى تحقيق مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء لرؤيته وتعزيزه لوضعه التنافسي بين مكاتب ضمان الجودة الأخرى، لتحقيق مكاسب ومراكز متقدمة:

بحسب نتائج استبانات التقييم فإن رؤية جُلّ مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء لا تزال كما هي منذ سنوات دون أيّ تغيير، كذلك لا توجد أية مؤشرات واضحة ومنشورة لمكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء تُبين قياس تحقيق الرؤية، خاصةً فيما يتعلق بالوضع التنافسي وتحقيق مكاسب ومراكز متقدمة كما هو الحال في الأكاديمية الليبية للدراسات

العليا، وعدد من الجامعات، مثل: الجامعة المفتوحة، وجامعة مصراتة، وجامعة سرت، وجامعة بنغازي، وجامعة غريان، وجامعة المرقب، والجامعة الأسمرية الإسلاميّة، في حين أوضّح مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة سبها أنه قام بتبني رؤية جديدة ولكنه لم يقدم أيّ إسهام ملموس يُوضح مدى تحقيقه لرؤيته السابقة .

أما في ما يتعلّق بمكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات حديثة التأسيس، فإنها تعتبر في طور البناء، مما يصعب معه تحديد وضعها التنافسي بين مكاتب ضمان الجودة الأخرى، إلا أنها تسعى بشكل حثيث نحو تطوير وتحسين رؤيتها التنافسية مثلما هو الحال في جامعة بني وليد، وجامعة السّيّد محمّد بن علي السّنوسي الإسلاميّة، وجامعة نالوت، وجامعة صبراتة، وجامعة النجم الساطع، وجامعة إجدابيا وجامعة الزنتان. الشكل رقم (1) يُوضّح التعرّف على مدى تحقيق مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء لرؤيته وتعزيزه لوضعه التنافسي بين مكاتب ضمان الجودة الأخرى، لتحقيـق مكاسب ومراكز متقدمة.

الشكل (1) يُوضّح التعرّف على مدى تحقيق مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء لرؤيته وتعزيزه لوضعه التنافسي بين مكاتب ضمان الجودة الأخرى، لتحقيـق مكاسب ومراكز متقدمة

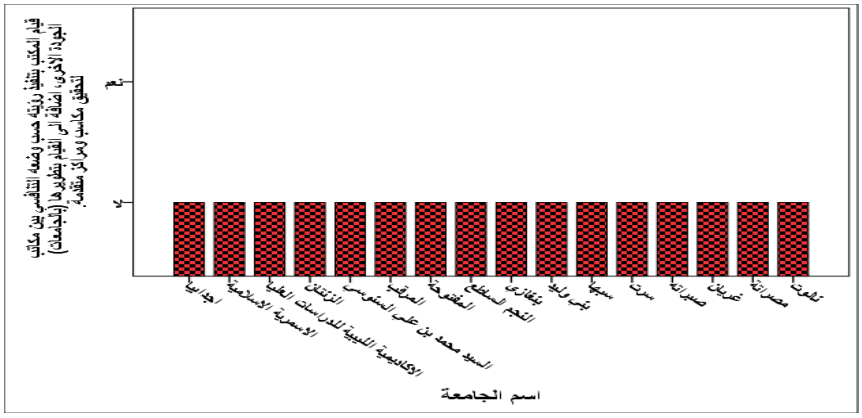

2.1.7. قيام مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بتحويل رسالته إلى خطط وسياسات وبرامج عملية آخذاً في الاعتبار الظروف المجتمعية والمهنية الحالية والمتوقّعة (توافق الرسالة مع السياقات المستقبلية):

جُلّ مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات لا يوجد لديها ما يُفيد بوجود خطط وسياسات واضحة، ومنشورة، ومعتمدة نابعة من رسالة الجامعة، وتتماشى مع

السياقات المستقبلية، وكذلك الحال بالنسبة للأكاديمية الليبية للدراسات العليا، وبالمقابل فأن جُلّ مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات حديثة التأسيس هي الأخرى لا تمتلك أيّ خطط أو سياسات تتوافق مع السياقات المستقبلية، باستثناء مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة النجم الساطع الذي أوضح أن لديه خطة وسياسات عملية واضحة، ومحدّدة، لكنها تفتقر إلى اعتمادها من جهات الاختصاص، والشكل رقم (2) يُوضّح قيام مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بتحويل رسالته إلى خطط وسياسات وبرامج عملية آخذاً في الاعتبار الظروف المجتمعية والمهنية الحالية والمتوقّعة.

الشكل (2) يُوضّح قيام مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بتحويل رسالته إلى خطط وسياسات وبرامج عملية آخذاً في الاعتبار الظروف المجتمعية والمهنية الحالية والمتوقّعة (توافق الرسالة مع السياقات المستقبلية)

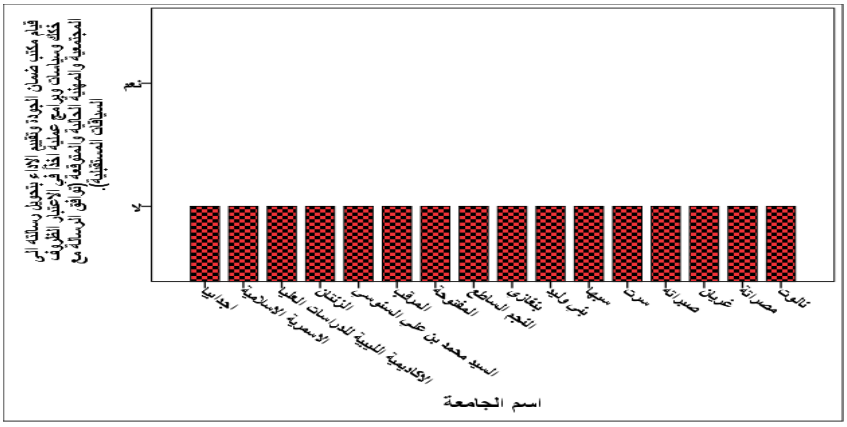

3.1.7. أهم الأهداف التي تمّ تحديدها وتنفيذها ضمن خطة مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء خلال العام 2019/2018 م :

وفي الوقت الذي يتواصل فيه الحديث عن وجود خطط سنوية محدّدة وواضحة، ومنشورة ومعتمدة (خطط تنفيذية)، لمكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديمية، كان لابد من التعرّف على أهم الأهداف التي تقوم مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء في الجامعات والأكاديمية برسمها لتنفيذها ضمن خطتها للعام 2019/2018م، وتبين من نتائج استبانات التقييم أن بعض تلك المكاتب يفتقر أصلاً إلى وجود خطط سنوية

واضحة ومحددة، وفي الغالب يتم الركون إلى منشورات، أو تعميمات صادرة عن رئيس المؤسّسة؛ بشأن إلزام كليات الجامعة أو مدارس الأكاديمية ببعض معايير الجودة والاعتماد، ولهذا فإن بعضها يعتمد على الأهداف العامة الموجودة في دليل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية للعام 2012م، مثل جامعتي مصراتة، وسرت، في حين أن مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة المفتوحة ركّز على هدف رئيس واحد، وهو نشر ثقافة الجودة بالجامعة، أما مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة بنغازي فإنه قام بوضع مجموعة من الإجراءات التنفيذية بُغية تحقيق عدد من الأهداف أهمها : تشكيل لجنة بشأن متابعة تنفيذ استراتيجية الجامعة 2017- 2022م، وتوزيع استمارتين الأولى أكاديمية، والثانية إدارية على الكليات، للتأكّد من استيفائها لمعايير الجودة والاعتماد للمرحلة الجامعية، والدراسات العليا بهدف التحسين، والتطوير الأكاديمي، والإداري، وتفعيل صفحة المكتب على مواقع التواصل الاجتماعي، وإنشاء مجموعة على (الفايبر) لتسهيل، وتبسيط الإجراءات، بهدف توفير قنوات اتصال بين المكتب والكليات، وتوفير قاعدة بيانات .

وعلى نحوٍ مماثل قام مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة سبها بسلسلة من الإجراءات التنفيذية لتحقيق أهدافه وهي: الاستمرار في نشر ثقافة الجودة بالجامعة، والاستعداد للاعتماد المؤسّسي، وتحديث رؤية ورسالة الجامعة وكلياتها وبرامجها، والقيام بالزيارات الاسترشادية لتذليل الصعاب التي تُواجه رؤساء أقسام الجودة بالكليات؛ بما يُتيح لهم تطبيق معايير الجودة والاعتماد، بينما وضع مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة غريان إجراءات تنفيذية لتقييم العملية التعليمية من خلال إعداد نموذج لتقييم المقرّرات الدراسيّة يُوزّع على أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة كافةً لتقييم العملية التعليمية خلال الفصل أو السنة الدراسيّة .

وقد استطاع مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة المرقب القيام بعددٍ من الإجراءات التنفيذية أهمها: التركيز على نشر ثقافة الجودة وتفعيلها بالجامعة، والربط مع مؤسّسات المجتمع المدني حتى يُقحم الخريجون في تنمية المجتمع، كما بيّن مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة الأسمرية الإسلاميّة أن الجامعة قامت بتنفيذ مقترح يتضمن تشكيل لجنة تقييم واقع الجودة بكليات الجامعة، وأنه تمّ تشكيل اللجنة وفق قرار السّيّد رئيس الجامعة رقم

(765) لسنة 2018م، وأشار مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا إلى قيامه بتنفيذ عددٍ من الأهداف أهمها : إنجاز الدراسة الذاتية، والمشاركة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأكاديمية، وإعادة تنشيط عملية ضمان الجودة والاعتماد، ونشر ثقافة ضمان الجودة والاعتماد .

أما الجامعات حديثة التأسيس فقد حدّد مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة صبراتة حزمة من الإجراءات التنفيذية بغية تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: استكمال توفير متطلبات الاعتماد المؤسّسي بكلية الهندسة بصبراتة، والانتهاء من إعداد مشروع تهيئة إدارة الجامعة للحصول على شهادة (ISO 9001:2015)، وتقديم مجموعة من الدورات والمحاضرات في نشر ثقافة الجودة، وبيّن مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة النجم الساطع قيامه بعددٍ من الإجراءات التنفيذية تتعلق بتحقيق وثائق الاعتماد المؤسّسي منها: تنظيم المسابقة الثانية لجائزة الجودة الإدارية، وتنظيم المسابقة الثانية لجائزة الموظف المثالي، وإعداد الدراسة الذاتية بناءً على معايير الاعتماد المؤسّسي، وكشف مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة الزنتان عن قيامه بتنفيذ عددٍ من الأهداف، أهمها: القيام بزيارات ميدانية لبعض الكليات من أجل متابعة برامج الجودة، وتنظيم ورش عمل للتعرّف على مفاهيم الجودة وضمانها، بينما بقية الجامعات حديثة التأسيس حاولت تنفيذ عددٍ من الأهداف؛ وإن كانت تفتقر إلى وجود خطط واضحة ومنشورة ومعتمدة، و الشكل رقم (3) يُوضّح أهم الأهداف التي تمّ تحديدها وتنفيذها ضمن خطة مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات المستهدفة.

الشكل (3) يُوضّح أهم الأهداف التي تمّ تحديدها وتنفيذها ضمن خطة مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء خلال العام 2019/2018م

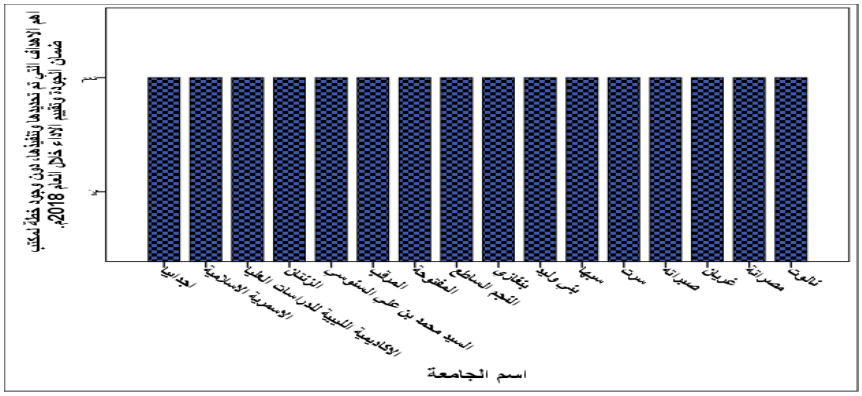

4.1.7. وجود سياسات (ضوابط أو نظم) واضحة، ومعتمدة يتم العمل بمقتضاها في الجامعة بشأن تعيين أعضاء هيئة التدريس :

تلتزم جُلّ الجامعات بضوابط اللائحة (501) لسنة 2010م، بشأن تعيين أعضاء هيئة التدريس، كما أن بعض الجامعات وضعت بعض الشروط الإضافية، مثل: الجامعة المفتوحة التي تشترط فيمن يتعين عضو هيئة تدريس بالجامعة ألاّ تقلّ درجته العلميّة عن أستاذ مساعد، كما تُوجد لدى بعض الجامعات مجموعة من السياسات التي يتم العمل بمقتضاها في شـأن تعيين أعضـاء هيئة التدريس، حيث يتم الإعلان عن الحاجة لأعضاء هيئة تدريس جُدد وفقًا للوائح المعمول بها، إلى جانب تحديد التخصّص والعدد المطلوب، كما تتولى إدارة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة تلقي طلبات القبُول، بعد التأكّد من استيفاء كافة المسوّغات الأصلية المعتمدة، ومن ثم يُمنح طالب القبُول إيصالًا بذلك، وتُقبل صور الوثائق بعد مقارنتها بالأصل، كما يتولى رئيس الجامعة أو من يُفوّضه تشكيل لجان للقبُول والمفاضلة على مستوى الجامعة، بناءً على اقتراح من إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وتكون كالآتي :

- عدد ثلاثة (3) أعضاء هيئة تدريس متخصّصين في المجال المتقدّم إليه طالب الوظيفة .
- عدد واحد (1) عضو هيئة تدريس في مجال اللغة العربية لتقييم مستوى لغة المحاضر.
- عدد واحد (1) عضو هيئة تدريس متخصّص في مجال التربية.

ويجوز أن يكون بعضهم من خارج الجامعة، على ألاّ تقل درجاتهم العلميّة عن درجة ‘‘أستاذ مشارك’’، ويصدر بعد ذلك قرار من رئيس الجامعة بشأن التعيين بعقد ممن تمّ قبولهم

على وظيفة عضو هيئة تدريس، والجامعات التي تعمل بهذه السياسات هي : جامعة مصراتة، وجامعة سرت، وجامعة سبها، وجامعة المرقب، والجامعة الأسمرية الإسلاميّة، في حين تضع جامعة بنغازي شروطًا أخرى بعد الالتزام بضوابط اللائحة (501) لسنة 2010م بشأن تعيين أعضاء هيئة التدريس، وهي :

1– مدى احتياج القسم .

2– المفاضلة بين المتقدّمين مع تقديم المبررات والمسبّبات للقبُول أو الرفض في اجتماع القسم.

3– الاعتماد في محضر اجتماع الكلية .

4– عرض الموضوع في اجتماع لجنة شؤون أعضاء هيئة التدريس للتأكّد من صحة الإجراءات .

كما تعمل جامعة غريان وفقًا لضوابط اللائحة (501) لسنة 2010م لتعيين أعضاء هيئة التدريس الجُدد، ولكن تنفرد كل كلية بضوابط معينة، وفقاً للائحة الداخلية بالكلية – أيّ أنه ليس هناك ضوابط محدّدة وموحّدة تصدرها الجامعة وتسري على كافة الكليات والأقسام العلميّة بالجامعة .

أما في ما يتعلق بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا فقد وضعت عدد من الضوابط تمّ اعتمادها لاستقطاب وقبول أعضاء هيئة تدريس بصفة قارّين اعتبارًا من العام 2018م، وشملت الضوابط معايير تُغطي التوازن بين التخصّصات المطلوبة، والخصائص الأكاديمية لعضو هيئة التدريس الذي تمّ قبوله .

ويبقى أن نُبين في هذا السياق أن الجامعات حديثة التأسيس هي أيضًا تعمل على نفس الضوابط والسياسات السابقة بشأن تعيين أعضاء هيئة التدريس، والشكل رقم (4) يُوضّح مدى وجود سياسات (ضوابط أو نظم) واضحة، ومعتمدة يتم العمل بمقتضاها في الجامعة المستهدفة بشأن تعيين أعضاء هيئة التدريس.

الشكل (4) يُوضّح وجود سياسات (ضوابط أو نظم) واضحة، ومعتمدة يتم العمل بمقتضاها في الجامعة بشأن تعيين أعضاء هيئة التدريس

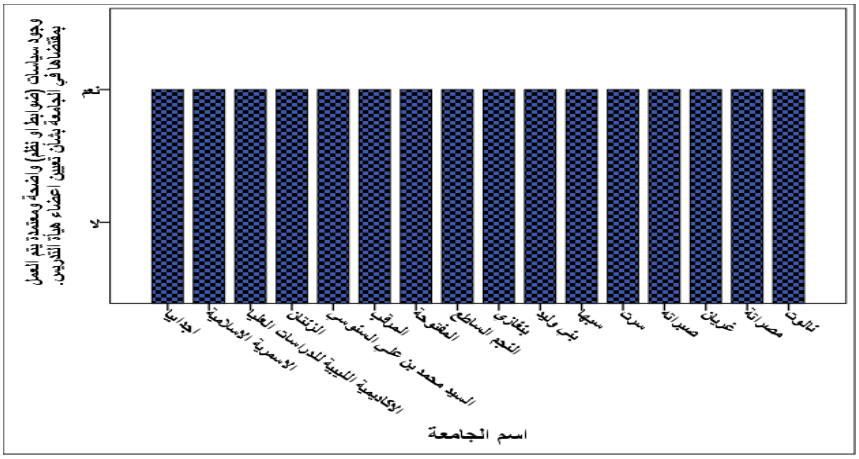

5.1.7. البرامج العلميّة التي تحصّلت على الاعتماد البرامجي، والمؤسّسي (مبدئي أو نهائي) من المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية، أو المراكز والجمعيات الدولية إن وجدت :

تبين لنا من استبانات التقييم أن جُلّ الجامعات حديثة التأسيس لم تتحصل حتى إعداد هذه الدراسة على الاعتماد البرامجي، أو الاعتماد المؤسّسي المبدئي، في حين أن الجامعات التي تأسّست قبل 2008م كانت قد تحصّلت على الاعتماد المبدئي المؤسّسي والبرامجي؛ بناءً على دليل ضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي المعتمد من قبل اللجنة الشعبية العامة "سابقًا"، إلا أنها لم تتحصل على الاعتماد المؤسّسي والبرامجي النهائي المطلوب منها، وفقًا للدليل المذكور، وفي المقابل فأن الأكاديمية الليبية للدراسات العليا تحصّلت على الاعتماد المبدئي المؤسّسي العام 2008م، والاعتماد المبدئي البرامجي لعدد (84) برنامجًا بين أعوام 2008-2011م، من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية، إلا أن كل تلك البرامج بحاجة إلى عمليات ضمان جودة، والجدير بالذكر أن الأكاديمية كمؤسّسة بحاجة للانتقال إلى الاعتماد المؤسّسي والبرامجي النهائي .

وتأتي أهمية الاعتماد الأكاديمي بشقيه المؤسّسي والبرامجي من كون المؤسّسة مستوفية للمعايير المطلوبة من المركز الوطني للجودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية، لترسيخ نظام الجودة وضمانها بها من أجل تعزيز مكانتها بين نظيراتها والجهات ذات العلاقة على

المستوى الداخلي والخارجي، وزيادة الثقة في مخرجاتها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل، وللتعرّف على مدى مساهمة هذه المخرجات في خدمة المجتمع وتنميته، ويُعد حصول تلك المؤسّسات على هذا الاعتماد بمثابة قاطرة للوصول ببرامجها الأكاديمية والعلميّة والبحثية والإدارية والخدمية إلى مستوى أداء متميز وجودة عالية .

واللافت هنا أن عدم حصول الجامعات كافةً والأكاديمية الليبية للدراسات العليا على الاعتماد المؤسّسي والبرامجي يقف حائلاً أمام حصولها على أي اعتماد دولي من مراكز، أو جمعيات دولية .

الشكل (5) يُوضّح البرامج العلميّة التي تحصّلت على الاعتماد البرامجي، والمؤسّسي (مبدئي أو نهائي)

من المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية.

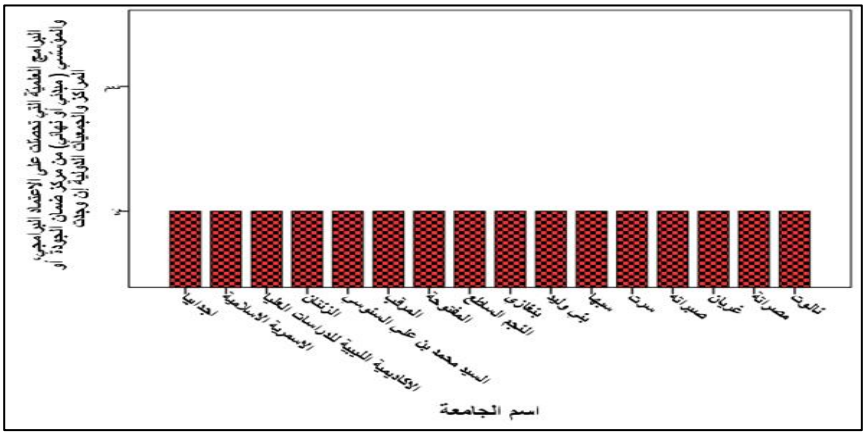

6.1.7. أهم المخرجات التنفيذية للاجتماعـات الدوريّـة ما بين مكتب ضمان الجـودة وتقييم الأداء بالجامعة ومنسّقي الجـودة بالكليـات :

تجدر الإشارة هنا إلى وجود مخرجات تنفيذية للاجتماعات الدوريّة بين بعض مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات مع منسّقي الجودة بالكليات مثل: إعداد بعض الأدلّة للكليات، ودليل الطالب، ودليل أعضاء هيئة التدريس، والقيام بورش عمل عن الجودة وضمانها، وهذه الجامعات هي: جامعة مصراتة، وجامعة سرت، كما كانت أهم المخرجات

التنفيذية لاجتماعات مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة بنغازي مع منسّقي الجودة بالكليات، هي: الاحتفال باليوم العالمي للجودة 8 نوفمبر 2018م في عدد من كليات الجامعة، وتشكيل خمسة فرق عمل لضمان الجودة بالجامعة، وحدّد مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة سبها عددًا من المخرجات التنفيذية أهمها : إقامة ورش عمل لرؤساء أقسام الجودة بالكليات، وتحديث رؤية ورسالة الكليات وبرامجها، والاستمرار في نشر ثقافة الجودة من خلال الندوات وورش العمل، وتشكيل فريق للتحليل الإحصائي، وتشكيل لجان استرشادية بالجامعة، والدراسة الذاتية للبرامج والكليات، كما أشار مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة غريان إلى أن ضعف درجة التعاون بين منسّقي الجودة بالكليات ورؤساء الأقسام العلميّة والإدارية بها قد ألقى بظلاله على ضعف المخرجات التنفيذية لاجتماعات مكتب ضمان الجـــودة وتقييم الأداء بالجامعة؛ ورغـم ذلك قـام عـدد قليل جدًا من منسّقي الجودة بالكليات بتنفيذ ما تمّت مناقشته في الاجتماعات الدوريّة .

وهناك بعض المخرجات التنفيذية للاجتماعات بين مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة ومنسّقي الكليات غير واضحة كما هو الحال في الجامعة المفتوحة، وجامعة المرقب، والجامعة الأسمرية الإسلاميّة، وبيّن مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا أن المخرجات التنفيذية لمنسّقي الجودة بالمدارس العلميّة هي: السعي نحو تنشيط عملية ضمان الجودة والاعتماد بالمدارس العلميّة، إلا أنه يوجد عدد من الصعوبات الفنية منها: عدم وجود مُسمّى لوحدة بالهيكل التنظيمي للمدرسة العلميّة يعمل من خلالها، أو يُعين وفقها منسّق لضمان الجودة وتقييم الأداء .

وفي المقابل، يظـهر أن جُـلّ مكاتب ضمان الجـودة وتقييم الأداء بالجامعـات حديثة التأسيس لا تزال في طور وضع اللبنات الأولى للجودة وضمانها في كليات وأقسام الجامعة، إلا أن مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة السّيّد محمّد بن علي السّنوسي الإسلاميّة استطاع تنفيذ مجموعة من المخرجات للاجتماعات الدوريّة مع منسّقي الجودة بالكليات أهمها: تنفيذ الخطة التشغيلية لكل قسم من أقسام الجودة على مستوى الكليات والأقسام العلميّة، ومتابعة تعبئة نماذج تقييم أعضاء هيئة التدريس، وتقييم المناهج بالأقسام العلميّة، ومتابعة تطوير الأدلّة، ومتابعة لجان الدراسة الذاتية، ووضع تقرير فصلي لسير العملية

التعليمية، وحدّد مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة صبراتة عددًا من المخرجات التنفيذية منها توفير النواقص التي تحتاجها مكاتب ضمان الجودة بالكليات لأداء أعمالها في ظروف مناسبة، ومتابعة الورش والعروض المرئية التي تقوم بها لجنة اعتماد المؤسّسة بكلية الهندسة من قبل منسّقي أقسام الجودة بالكليات للاستفادة من خبرات عمل اللجنة، وإعداد بريد إلكتروني خاص بأقسام الجودة بالكليات من خلال الموقع الدولي (Office365) لتسهيل التواصل بين الأقسام. والشكل رقم (6) يُوضّح أهم المخرجات التنفيذية للاجتماعات الدوريّة ما بين مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة ومنسّقي الجودة بالكليات، كما أوضّح مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة النجم الساطع أنه قام بتشكيل لجنة برئاسة مدير مكتب الجودة، وعضوية رؤساء الأقسام العلميّة للإشراف على تنفيذ معايير الاعتماد البرامجي خلال العام 2019م، وكشف مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة إجدابيا عن وضعه لعددٍ من الإجراءات التنفيذية منها: تنفيذ الخطة التشغيلية للجودة بالأقسام العلميّة والكليات، وتقييم المناهج بالأقسام العلميّة، ومتابعة تطوير الأدلّة .

الشكل (6) يُوضّح أهم المخرجات التنفيذية للاجتماعات الدوريّة ما بين مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة ومنسّقي الجودة بالكليات

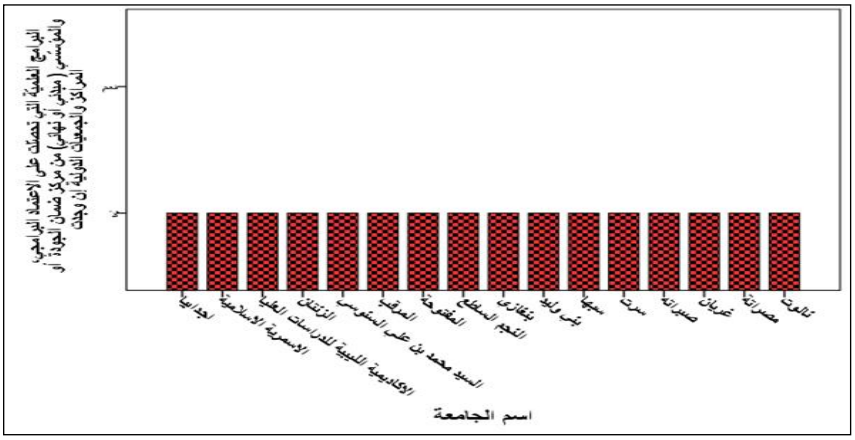

7.1.7. عـدد الكليـات والأقسـام الـتي أجـرت الدراسـة الذاتيـة بالجامعـة للعـام 2019/2018م :

تُعد الدراسة الذاتية بمثابة تقييم لواقع أطراف العملية التعليمية بحيث تُوضح ملامح نقاط القوة وفرص دعمها، ونقاط الضعف للبحث عن حلول لها، والتعرّف على العراقيل والتحديّات لمجابهتها بهدف تحسين جودة مخرجاتها وخدماتها، وهي أيضًا بوادر تمهيدية لانطلاق عملية التقييم الخارجي التي من خلالها تُستكمل منظومة الجودة وضمانها. وقد تبين من نتائج استبانات التقييم قيام جامعة بنغازي بإجراء الدراسة الذاتية لعددٍ من الكليات؛ وهي : كلية الطب البشري، وكلية طب الأسنان، وكلية الصحة العامة، وكلية التمريض، في حين قسّمت جامعة سبها اعتماد برامج الجامعة وكلياتها على مراحل، المرحلة الأولى التجهيز لاعتماد عدد (36) برنامجًا مُقسّمًا على (16) كلية وهي : كلية العلوم، وكلية الآداب، وكلية الهندسة، وكلية القانون، وكلية التربية غات، وكلية التربية أوباري، وكلية التقنية الطبية، وكلية التمريض، وكلية التربية براك، أما بقية الكليات بحسب النتائج كانت تنوي إجراء الدراسة الذاتية خلال العام 2019م، كما أوضحت جامعة المرقب أنها قامت بإحالة مشروع قرار للسّيّد رئيس الجامعة بتشكيل لجنة التقييم الذاتي للشروع بتنفيذ الدراسات الذاتية، وبيّنت الجامعة الأسمرية الإسلاميّة أنها شكّلت لجان لإجراء الدراسة الذاتية خلال العام 2018م في كليات العلوم الشرعية، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلاميّة، ولم تُقدّم اللجان تقارير الدراسات الذاتية بعد، كما نفّذ مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة دراسة استطلاعية لتقييم واقع الجودة بكليات الجامعة بهدف وضع خطة تنفيذية للمكتب، في حين أن بقية الجامعات وكذلك الأكاديمية الليبية للدراسات العليا لم تُجرِ أيّة دراسات ذاتية سواء على مستوى الكليات، أو على مستوى الأقسام .

أما في ما يتعلق بالجامعات حديثة التأسيس فإن جُلّها قام بإجراء دراسات ذاتية سواء على مستوى الكليات، أو على مستوى الأقسام، فقد قامت جامعة بني وليد بدراسات استطلاعية على مستوى الكليات، وكشفت جامعة السّيّد محمّد بن علي السّنوسي الإسلاميّة عن قيامها بتنفيذ عدد ثلاث دراسات ذاتية لكنها لم تُحدد الكليات المستهدفة، وتمكّنت جامعة صبراتة من تنفيذ دراسة ذاتية بكلية الهندسة والأقسام التابعة لها، وعددهم ثمانية أقسام، وقامت جامعة النجم الساطع بتنفيذ دراسة ذاتية بقسم هندسة النفط فقط، في حين بيّنت جامعة الزنتان أن هناك كلية واحدة بالجامعة تعمل على إعداد دراسة ذاتية وهي في

طور التنفيذ؛ دون تحديد ماهيتها. أما بقية الجامعات حديثة التأسيس لم تُجرِ أيّ دراسات ذاتية سواء على مستوى الكليات، أو على مستوى الأقسام، والشكل رقم (7) يُوضّح عدد الكليات والأقسام التي أجرت الدراسة الذاتية بالجامعة المستهدفة للعام 2019/2018م

الشكل (7) يُوضّح عدد الكليات والأقسام التي أجرت الدراسة الذاتية.

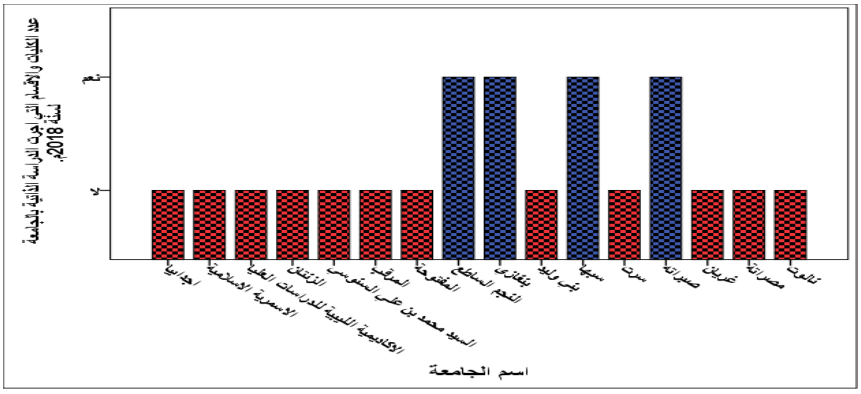

8.1.7. أهم ورش العمل ذات العلاقة بالجودة وضمانها، والتي تمّ إنجازها خلال العام الدراسي 2018– 2019م :

إن الغرض من قيام ورش العمل ذات العلاقة بالجودة هو الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي والإداري للأطراف ذات العلاقة بالعملية التعليمية، وهي كذلك خطوة نحو تفعيل ونشر ثقافة الجودة وضمانها، فقد قامت أغلب الجامعات بإنجاز عددٍ من ورش العمل ذات العلاقة بالجودة وضمانها خلال العام الدراسي 2018– 2019م، وتأتي الجامعة الأسمرية الإسلاميّة على قمة الترتيب في تحديدها لتلك الورش وأماكن وتواريخ انعقادها، فقد بينت أنها أنجزت ورش عمل عن الجودة وضمانها أهمها: جلسة حوارية حول توصيف البرامج والمقرّرات الدراسيّة بكلية اللغة العربية بتاريخ 2018/01/17م، وندوة حول "توصيف البرنامج التعليمي : المفاهيم وآليات التنفيذ"، بتاريخ 2018/03/27م، وورشة عمل حول " كيفية بناء أسئلة الامتحانات في ضوء معايير الجودة ومواصفات الورقة الامتحانية" 2018/04/22م، وجلسة حوارية حول توصيف البرامج والمقرّرات الدراسيّة بكلية الهندسة بتاريخ 2018/09/20م، في حين أنجزت جامعة مصراتة مجموعة من ورش العمل أهمها : الدورة التدريبية للتخطيط الاستراتيجي للكليات الجامعية، والرسائل العلميّة بين الواقع

والمأمول، ودراسة مفاهيم الجودة والاعتماد من خلال المعايير والأدلّة الصّادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية، كما قامت جامعة سرت بتنفيذ ورش عمل للتعريف بالدراسة الذاتية، ومعايير الجودة، في حين أنجزت جامعة بنغازي ورشة عمل عن الجودة في التعليم العالي، وأخرى عن التخطيط الاستراتيجي، بينما قامت جامعة سبها بإنجاز سلسلة من ورش العمل عن الجودة وضمانها، أهمها : الدراسة الذاتية، التدقيق الداخلي، التقييم البرامجي والمؤسّسي، التصنيف الدولي والعالمي، فيما أنجزت جامعة غريان عددًا من ورش العمل أهمها: التخطيط الاستراتيجي، و" مواصفات الجودة في التعليم حسب معايير المواصفة (ISO 9001) إصدار 2015 "، و" إعداد وكتابة المراسلات والتقارير الإدارية "، في حين قامت جامعة المرقب بإنجاز ورشة عمل حول إعداد وتنفيذ برامج اعتماد الجودة بالدراسات العليا، وتشكيل فريق عمل الجودة، بينما لم تنجز الجامعة المفتوحة والأكاديمية الليبية للدراسات العليا أيّة ورش عمل ذات علاقة بالجودة وضمانها .

وفي ذات الشأن وسعيا منها لتفعيل ونشر ثقافة الجودة قامت الجامعات حديثة التأسيس بتنفيذ عددٍ من الندوات وورش العمل ذات العلاقة بالجودة وضمانها؛ فجامعة الزنتان قامت بإنجاز ورشة عمل بعنوان " مفاهيم ومتطلبات الدراسة الذاتية "، والتي انعقدت في كلية التربية – تيجي بتاريخ 2018/08/12م، وورشة عمل عن " أهمية الدراسة الذاتية في تقييم المؤسّسة التعليمية " بتاريخ 09-2019/01/10م، في حين قامت جامعة بني وليد بإنجاز ورشة عمل بعنوان " تطبيق معايير الجودة بالتعليم الجامعي "، وأقامت البرنامج التدريبي لرؤساء أقسام الجودة بالكليات ومنسّقي الجودة بالأقسام العلميّة، وكما عقدت ملتقى جامعة بني وليد الأول للجودة، وفيما أنجزت جامعة السّيّد محمّد بن علي السّنوسي الإسلاميّة ورشة عمل عن الدراسة الذاتية، وكذلك ورشة عمل عن الوحدات الدراسيّة، وعقدت جامعة صبراتة ورشة عمل بعنوان " نظم إدارة الجودة وكتابة إجراءات العمل "، وبيّنت جامعة النجم الساطع أنها نفّذت مجموعة من حلقات النقاش والمحاضرات التثقيفية، ولكن لم يتم تحديدها، في حين أن جامعة نالوت، وجامعة إجدابيا لم تُنجزا أيّة ورش عمل عن الجودة وضمانها، و الشكل رقم (8) يُوضّح أهم ورش العمل ذات العلاقة بالجودة وضمانها والتي تمّ إنجازها خلال العام الدراسي 2018- 2019م بالجامعات قيد الدراسة.

الشكل (8) يُوضّح أهم ورش العمل ذات العلاقة بالجودة وضمانها المنجزة.

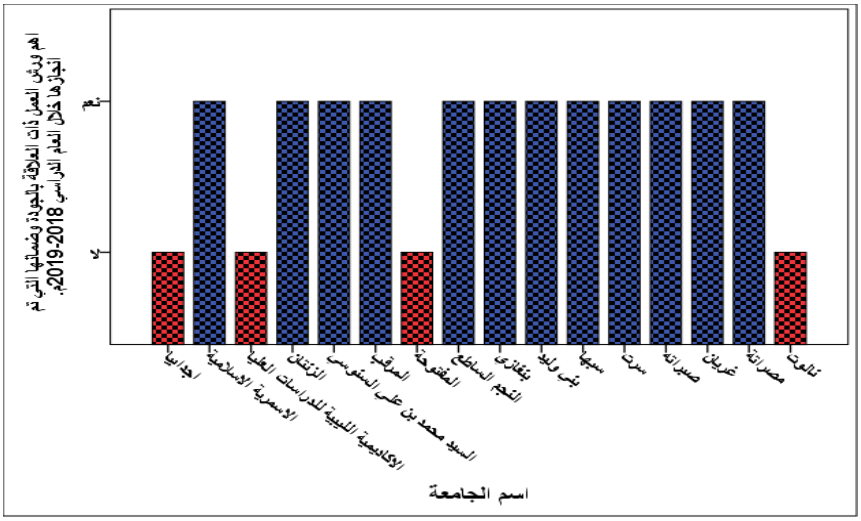

9.1.7. أهم المقترحات التي قدّمها مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء لرئاسة الجامعة وتمّ تنفيذها :

قامت مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء في بعض الجامعات والأكاديمية الليبية للدراسات العليا بتقديم عددٍ من المقترحات التي تمّ تنفيذها من قبل رئاسة الجامعة، منها قيام جامعة مصراتة بإعداد الخطط الاستراتيجية لكليات الجامعة، والتدقيق الداخلي للكليات، وقيام الجامعة المفتوحة بالشروع في نشر ثقافة الجودة من خلال عدد من المحاضرات، بينما عملت جامعة بنغازي على استصدار تعميم لدعم دور رؤساء أقسام الجودة بالكليات، وتحديد معايير للمتعاونين، وكذلك وضع معايير لتحديد الاحتياجات من المعيدين، واستمارة تقييم برامج الدراسات العليا، ومقترح لجنة الأخلاقيات الجامعية والبحث العلمي، كما تمكنت جامعة سبها من تنفيذ عددٍ من المقترحات المقدّمة من قبل مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة، أهمها : إقامة مؤتمر للجودة، وتحديد مواصفات رؤساء أقسام الجودة بالكليات ومنسّقي الأقسام العلميّة، وتنفيذ الزيارات الاسترشادية، والاستمرار في عقد ورش العمل، وفقاً لمتطلبات الجودة والاعتماد، وإعداد خبراء في الجودة عن طريق التدريب الخارجي، والاستمرار في تعميم الاستبانات. وفي ذات الشأن قامت جامعة غريان بتنفيذ حزمة من المقترحات المقدّمة من قبل مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة، أهمها :

تنفيذ ورشة عمل بعنوان "مواصفات الجودة في التعليم حسب معايير المواصفة، (ISO9001) إصدار 2015م "، وتنفيذ ورشة عمل بعنوان " إعداد وكتابة المراسلات والتقارير الإدارية "، وقامت جامعة المرقب بتنفيذ مقترح مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة بشأن تشكيل لجنة التقييم الذاتي، فيما أوضّح مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة الأسمرية الإسلاميّة قيام رئاسة الجامعة بتنفيذ عددٍ من المقترحات، وهي : زيادة المرافق المجهّزة التابعة لمكتب الجودة بالجامعة حيث تمّ منح المكتب ثلاث غرف، بالإضافة إلى صالة مجهّزة بالأثاث اللازم، واعتماد مقترح الهيكل التنظيمي لمكتب ضمان الجودة بالجامعة، وتضمّن الهيكل التنظيمي الجديد قسمين تابعين لمكتب ضمان الجودة بالجامعة، تمثّل أحدهما في قسم ضمان جودة الوحدات الأكاديمية، وتمثّل الآخر في قسم ضمان جودة الوحدات الإدارية، وكذلك تنفيذ مقترح إلزام أقسام الدراسة والامتحانات بتطبيق ضوابط الورقة الامتحانية مع ضرورة تسلّم أنموذج الورقة الامتحانية، بينما لا يوجد لدى مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة سرت أيّة مقترحات تنفيذية نتيجة للتغيير الحاصل في رئاسة الجامعة، وإدارة مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة .

في حين بيّن مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا قيام رئاسة الأكاديمية بتنفيذ بعض المقترحات وهي: إجراء الدراسة الذاتية ودعمها، وتضمين وظيفة منسّق لضمان الجودة وتقييم الأداء بالمدارس، مع بيان كافة الخصائص والمواصفات والمهام والحقوق والواجبات له.

أما فيما يتعلق بالجامعات حديثة التأسيس، فقد أشار مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة بني وليد إلى وجود مجموعة من المقترحات دون تحديد ماهيتها، مُحالة إلى رئاسة الجامعة، وهي في طور التنفيذ، أما مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة السّيّد محمّد بن علي السّنوسي الإسلاميّة أوضح قيام رئاسة الجامعة بتنفيذ سلسلة من المقترحات مثل : تنفيذ طباعة ملفات التقييم، ومتابعة برنامج الدراسات العليا ومراجعته، كما قامت جامعة نالوت باعتماد رؤية ورسالة وأهداف الجامعة، والمحالة من قبل مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة، في حين تمّ تنفيذ جملة من المقترحات المقدّمة من قبل مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة صبراتة وهي: برنامج الاعتماد المؤسّسي لكلية الهندسة صبراتة، وبرنامج دليل

الإجراءات الأكاديمية والإدارية للجامعة، وقامت جامعة النجم الساطع بتنفيذ ثُلّة من المقترحات المقدّمة من قبل مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة وهي : تعديل لائحة التدريب، وتنفيذ جوائز الجودة، وإنجاز وثائق الاعتماد المؤسّسي.

في المقابل بيّن مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة إجدابيا أنه تمّ تنفيذ عددٍ من المقترحات من قبل رئاسة الجامعة أهمها : تبنّي خطة قصيرة الأجل للعام 2019م، وإنشاء استراحات لأعضاء هيئة التدريس، وصيانة المتهالك منها، وتفعيل دور الأقسام العلميّة في المناسبات العلميّة والاجتماعية والدينية، بينما كشف مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة الزنتان عن قيام رئاسة الجامعة قامت بتنفيذ المقترحات المقدّمة من قبل المكتب وهي : تنفيذ مقترح ورشة عمل يُنظمها مكتب ضمان الجودة ومتابعة الأداء بالجامعة، وتنفيذ مقترح ورشة عمل بالتنسيق مع المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية، الشكل رقم (9) يُوضّح أهم المقترحات التي قدّمها مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء لرئاسة الجامعة وتمّ تنفيذها.

الشكل (9) يُوضّح أهم المقترحات التي قدّمها مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء لرئاسة الجامعة وتمّ تنفيذها

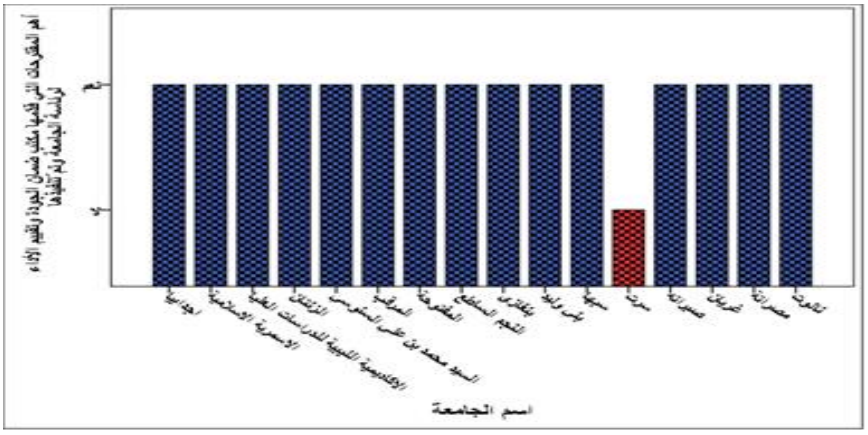

10.1.7. أهـــم برامـج وأنشـطة الجامعـــة الـتي تمّ تنفيـذها فيمـا يتعلــق بالمسـؤولية المجتمعية والبيئية :

التركيز على مشاركة الجامعات في تقديم الخدمات المجتمعية والبيئية، ومساهمتها في معالجة القضايا المختلفة يتأتى من الدور الريادي الذي يُمكن أن تلعبه الجامعات في خدمة المجتمع وتطويره وتنميته من خلال برامجها الأكاديمية والعلميّة والبحثية، ومن ناحية أخرى تُسهم مسؤوليتها المجتمعية والبيئية في تعزيز روح المنافسة، وتأصيل ثقافة المشاركة المجتمعية كإحدى الممارسات الجيّدة لتلك الجامعات.

فمن خلال الإجابات الواردة في نتائج استبانات التقييم فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية والبيئية، فإن برامج وأنشطة الأكاديمية الليبية للدراسات العليا والجامعات في هذا المجال تكاد تكون محدودة إلى معدومة، فمثلاً لا توجد أيّة برامج أو أنشطة ذات علاقة بالمسؤولية المجتمعية أو البيئية في الجامعة المفتوحة، وجامعة سرت، وجامعة المرقب، وكذلك الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، في حين قامت جامعة مصراتة بتوقيع مذكرة تفاهم مع منظمة الرقيب، وذلك لعقد مؤتمر علمي مشترك لحماية المستهلك، وشاركت جامعة بنغازي في حملة النظافة بالمدينة، في حين قامت جامعة سبها بتنفيذ سلسلة من البرامج والأنشطة أهمها: ورشة عمل حول قانون التقاعد، واستخدام برنامج الأرشفة للمواد الكيميائية في المخازن، والمشاركة في معرض ليبيا الزراعي 2018م، والمشاركة في الصالون الاقتصادي 2018م، والمشاركة في برنامج إذاعي أسبوعي بإذاعتي رمضان والشروق.

كما قامت جامعة غريان بتنفيذ مجموعة من المحاضرات التوعوية حول فن التعامل مع تلاميذ الصفوف الأولى، وطرائق التدريس الحديثة، والإدارة المدرسية في عددٍ من البلديات، ورصدت الجامعة الأسمرية الإسلاميّة عددٍ من البرامج والأنشطة المجتمعية حيث كانت أكثر تحديداً من حيث تواريخ المشاركة والجهة المستهدفة أهمها: ورشة عمل بعنوان "الإسعافات الأولية: إتقانك للإسعافات الأولية قد ينقذ حياة إنسان" برعاية كلية الصحة والتمريض بتاريخ: 2018/01/25م، وإقامة دورة مهارات استخدام برنامج (End Note) في إدارة المراجع لأطباء مستشفى زليتن التعليمي بتاريخ 03-2018/10/04م، والإشراف والمشاركة على حملة التوعية بخطر مرض السرطان بالتعاون مع مؤسّسة إنسان الخيرية بتاريخ 2018/10/06م، والمشاركة في مشروع دعم المرأة الليبية في القطاع العام، وتدريب عناصر من الجامعة بتاريخ 2018/10/16م، وإقامة دورة منهجية في مادة اللغة الإنجليزية لمرحلة

الشهادة الثانوية، نفّذها مركز اللغات بالجامعة بتاريخ 17-2018/12/20م، وإقامة ندوة علميّة عنوانها: "واقع التفتيش التربوي والمؤسّسات التعليمية وعلاقته بالمدخلات والمخرجات الجامعية" بتاريخ 2019/01/22م .

وفي إطار اهتمامها بالمسؤولية المجتمعية والبيئية قامت بعض الجامعات حديثة التأسيس بجملة من البرامج والأنشطة في هذا المجال، حيث نجحت جامعة بني وليد في تشكيل لجان من أعضاء هيئة التدريس للعمل باسم الجامعة في رأب الصدع والحفاظ على السّلم الأهلي داخل المدينة من خلال فضّ بعض النزاعات بين مكونات المجتمع المحلي، والقيام بسلسلة من المحاضرات التوعوية حول مخاطر بعض الظواهر السلبية والهدّامة ومحاربتها والقضاء عليها داخل المجتمع المحلي، وقد بيّنت الجامعة أن هذا البرنامج استمر طيلة العام الدراسي 2018م، في حين قامت جامعة السّيّد محمّد بن علي السّنوسي الإسلاميّة بتنفيذ عددٍ من برامج المسؤولية المجتمعية، أهمها : عقد ندوة حول الدستور الليبي، وأخرى حول أزمة السيولة النقدية بالمصارف الليبية، وموسم ثقافي رمضاني، واحتفالية باليوم العالمي للغة العربية.

وعقدت جامعة صبراتة مؤتمر عن الأمن الغذائي في ليبيا وسُبل حمايته، وقامت جامعة إجدابيا بالمشاركة في سلسلة من البرامج المجتمعية أهمها : ندوة عن ضغوط العمل وآثارها النفسية، وندوة عن المخدرات (الترامادول)، وتأثيراتها على الأفراد، وتنظيم احتفال اللغة العربية بالتعاون مع صحيفة أخبار إجدابيا، وندوة الهوية الليبية بالمركز الثقافي إجدابيا، فيما قامت جامعة الزنتان برعاية المؤتمر الأول للنهوض بالخدمات في بلدية الزنتان، بينما لا يوجد أي نشاط أو برنامج للمسؤولية المجتمعية والبيئية لجامعة نالوت وجامعة النجم الساطع.

والملفت هنا أن هناك تفاوتاً بين مبادرات الجامعات تجاه المجتمع والبيئة، فهناك جامعات نشطة أسهمت في إحداث تغيير إيجابي في النسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتقني، وفي المقابل هناك جامعات لها مبادرات متواضعة لم ترقَ إلى المستوى المطلوب، وثالثة لم تسجل أية مبادرات اتجاه المجتمع والبيئة. ولكي تقوم الجامعة بدورها تجاه مجتمعها وبيئتها، وحتى يتحقق الالتحام الحقيقي بين الجامعة والمجتمع لابد أن تقوم الجامعة بدورها انطلاقًا من إيمانها أن مسؤوليتها المجتمعية والبيئية هي واجب وطني قبل أن تكون التزام

أخلاقي. والشكل رقم (10) يُوضّح أهـــم برامج وأنشطة الجامعــة التي تمّ تنفيذها فيما يتعلــق بالمسؤولية المجتمعية والبيئية.

الشكل (10) أهـم برامـج وأنشطة الجامعــة التي تمّ تنفيذها فيما يتعلــق بالمسؤولية المجتمعية والبيئية

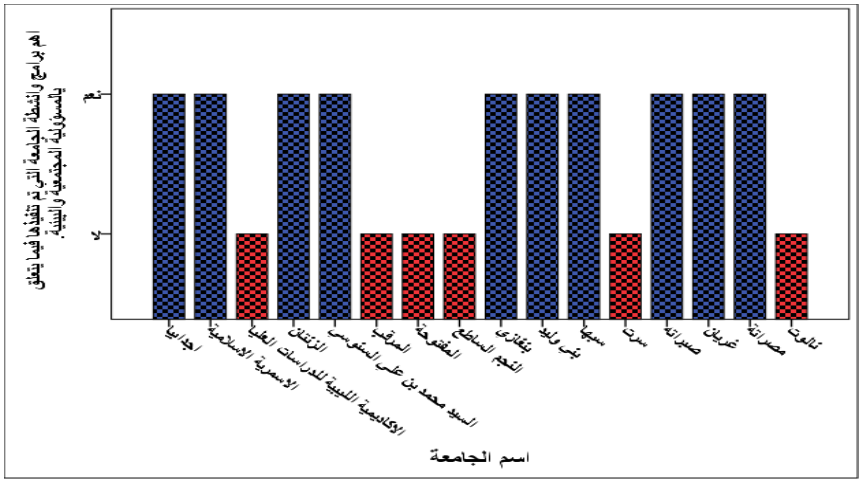

2.7. نتائج الدراسة:

نتج عن هذه الدراسة مجموعة من المعوقات والتحديّات التي منعت مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة من تنفيذ مهامه وتحقيق أهدافه والتي تعد في مجملها وصف دقيق لحال مكاتب الجودة ، وتمّ تصنيف تلك العراقيل والتحديّات إلى الآتي :

– معوقات وتحديّـات ماليــة:

1– نقص أو شُحّ المصادر المالية لتنفيذ مهام وأهداف مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية.

2– تعارض القانون المالي للدولة مع أوجه الصرف المطلوبة على تطبيق معايير الاعتماد وخاصةً فيما يتعلق بالاعتماد المؤسّسي والبرامجي.

3– عدم وجود حوافز للمكلّفين بتطبيق برامج وأنشطة الجودة وضمانها، الأمر الذي أدى إلى التأخر في عمليات التنفيذ (قلة المكافآت والحوافز المالية والمعنوية) .

– معوقـات وتحديّـات بشريـة :

1– الافتقار إلى العدد الكافي من العاملين المؤهلين والمدربين والمهرة، في برامج الجودة وضمانها .

2– قصور وضعف الإمكانات والقدرات لبعض رؤساء أقسام الجودة بالكليات، حيث أصبح هناك تركيز على القيام ببعض الإجراءات الروتينية دون غيرها (قلة برامج الصقل والتدريب) .

3– تغير رؤساء أقسام ووحدات الجودة بشكلٍ مستمرٍ (معدل دوران عالٍ)؛ أدّى إلى تشتت الجهود المبذولة لإنجاز أعمال الجودة، كما نتج عن تكليف العديد من المنسّقين الذين ليس لديهم الخبرة الكافية التأخر في إنجاز برامج وأنشطة الجودة بالشكل المطلوب والمناسب .

4– ضعف ثقافة الجودة وضمانها في الأوساط القيادية بالجامعات والأكاديميات، سواء على المستوى الأكاديمي، أم على المستوى الإداري، مما أدى إلى عدم الاقتناع بإجراءات الجودة وعدم وجود الدعم والمساندة الفاعلة، فكان من نتائج كل ذلك ضعف تطبيق برامج الجودة وضمانها (عدم اعتناق الجودة كمنهاج عمل) .

5– محدودية عدد أعضاء هيئة التدريس القارّين (في بعض الجامعات) .

– معوقات وتحديّات إدارية:

1– الروتين والتمسّك بالنمط التقليدي للإدارة ومقاومة التغيير (البيروقراطية المقيتة) .

2– عدم الاستقرار الإداري يُشكل أحيانًا عقبة بدلاً من أن يكون حافزاً لتشجيع مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء لإتمام مهامهم وإنجاز أهدافهم .

3– عدم وجود تشريعات وقوانين مُلزمة خاصة بالجودة وضمانها لاتخاذها منهاج عمل بالوحدات الإدارية .

4– تفتقر أغلبية الجامعات لوجود خطة استراتيجية لكلياتها، وإن وجدت تلك الخطط فهناك دائمًا أعذار متواصلة حول إمكانية تنفيذها.

5– عدم وجود نظام معلومات كفء يُوفر البيانات اللازمة الدقيقة والمحدثة، سواء أكانت الأكاديمية، أم الإدارية أم الطلابية (ضعف منظومة الاتصال الرسمي) .

6– ضعف درجة التعاون المتبادل بين أطراف العملية التعليمية، يُؤثر بشكل سلبي على مكاتب ضمان الجودة بالجامعات والكليات في أداء مهامهم بكفاءة.

7– عدم وضوح الاختصاصات الإدارية لمكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، الأمر الذي يُوثر على عدم مشاركتها في اتخاذ القرار مع الإدارات العليا (كاختيار منسّقي الجودة بالكليات) .

8– عدم وجود منسّقي الجودة بالأقسام العلميّة للكليات في الهيكل التنظيمي لمكتب ضمان الجودة بالجامعة، مع استمرار تسمية المكتب وليس إدارة يُعيق عملية تواصله مع كليات الجامعة، ومنحه المجال للعمل.

– معوقات وتحديّات فنية وتقنية:

1– غياب التواصل والمتابعة والتقييم من قبل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية.

2– تعقيد المعايير التي يعتمدها مركز ضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية، وكثرة عددها والتي بدورها لا تُشجع منسّقي الجودة بالكليات والأقسام العلميّة للعمل على تحقيقها؛ نظرًا لعمق الفجوة بين مستوى المعايير المطلوبة وواقع الكليات والأقسام العلميّة.

3– عدم تجهيز بعض مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالاحتياجات الضرورية المتمثلة في عدم توفير مكاتب مستقلة لرؤساء أقسام الجودة بالكليات، وأجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها (عدم وجود أجهزة العرض– الإمكانات التقنية الحديثة) .

4– عدم تفرغ رؤساء أقسام ضمان الجودة وتقييم الأداء بالكليات لبرامج وأنشطة الجودة.

5– عدم توفر وسائل الاتصالات اللازمة بالمكتب، وعدم ربط المكتب والكليات بالاتصالات الحديثة للتواصل مع مديري مكاتب ضمان الجودة بكليات الجامعة من ناحية، والجامعات المناظرة محليًا ودوليًا من ناحية أخرى.

6– عدم تفعيل المواقع الإلكترونية وربطها ببعض برامج الجودة وضمانها، فقد أوضح دليل المواقع الإلكترونية بأن " وجود المواقع الإلكترونية أضحى مرتبطًا بعمليات الجودة والاعتماد في التعليم العالي، كما أن مؤسّسات التعليم العالي المتميّزة من شأنها أن تمتلك مواقع إلكترونية متميّزة، لأهمية الموقع الإلكتروني في تواصل المؤسّسة نحو العالم الخارجي" (مرجين وآخرون، 2018، ص5)، والملاحظ على بعض المواقع الإلكترونية في الجامعات والأكاديميات الليبية

الحكومية، أنها بحاجة إلى تحديث وتطوير، فمثلاً : لا تزال توجد في بعض المواقع بعض المعلومات والأخبار التي تجاوز عمرها ست سنوات (عدم وجود مواقع تفاعلية) .

7– غياب نظام معلومات كامل لتسجيل وتنظيم جميع المعلومات المرتبطة بنشاط الجودة بالوحدات الإدارية بالجامعة (ضعف إدارة المعلومات والبيانات) .

8– تباعد بعض الكليات – في بعض الجامعات– عن مركز إدارة الجامعة مما يُوسّع دائرة الإشراف ويضعفها.

9– تفتقد حاليًا مراكز ضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية لأي خطط معتمدة وواضحة، ومنشورة بشأن تنفيذ برامج الجودة والاعتماد في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، كما أن تبعية مراكز ضمان الجودة لوزارة التعليم أفقدت المراكز الدور المناط بها وفقًا لما حدده لها المشرّع في القانون رقم (18) لسنة 2010م، وهذا يدعو إلى الحاجة لتوحيد تلك المراكز ضمن هيئة وطنية واحدة تحت مُسمّى " الهيئة الوطنية للجودة والاعتماد في التعليم "، تضمن الاستقلالية قانونيًا وتنظيميًا ووظيفيًا، عن وزارة التعليم، فلا يُعقل أن تستمر تبعية المراكز إلى الجهة التي تقوم بتقييمها!!.

– معوقــات وتحديّــات أخــرى:

1– عدم الاستقرار الإداري والاقتصادي والأمني، وتفشي حالات الفساد الإداري والمالي الناتج عن الافتقار لوجود أيّ برامج للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد داخل منظومة التعليم في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، وقد بيّنت تقارير ديوان المحاسبة بوضوح تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي والأكاديمي في عددٍ من الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، وفي هذا الصّدد يُمكن الاستشهاد بتقرير ديوان المحاسبة لسنة 2017م، بشأن عدد من المخالفات في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية أهمها : " ضعف التقارير السنوية التي تصدر عن مكتب التخطيط والمتابعة لعدم احتوائها على بيان تفصيلي وشامل يوضح آليات العمل وتنفيذه " (ديوان المحاسبة، 2017، ص 709) .

2– عدم وجود جهة مركزية – ربما تكون إدارة تابعة لوزارة التعليم – فاعلة تقوم بالإشراف والتوجيه والدعم لمكاتب ضمان الجودة بالكليات.

3– شُحّ الصرف على التدريب الداخلي والخارجي خاصةً في المراكز المتخصّصة، والاطلاع على الممارسات الجيّدة لدى الجامعات المناظرة.

4– تغير طبيعة بعض الجامعات مثل الجامعة الأسمرية الإسلاميّة من ذات طبيعة خاصة بالعلوم الإسلاميّة إلى جامعة تضم جميع التخصّصات المختلفة كغيرها من الجامعات الليبية الحكومية؛ أدى إلى ضم وإنشاء كليات جديدة بتخصّصات مختلفة استوجبت تغيير استراتيجية الجامعة، وبالتالي تغيير الخطط التنفيذية لمكتب ضمان الجودة بالجامعة (حالة خاصة).

1.8. التوصيات المقترحة (مواطن التحسين المستقبلية) :

من خلال العرض السابق لواقع الجودة بالجامعات محل الدراسة الي جانب مجموعة المعوقات والتحديّات المحيطة، فإننا سنُحاول أن ننشد بعض التوصيات والمقترحات التي ستكون بمثابة حوصلة لمجموع الآراء والمقترحات التي قدمها مديرو مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، والتي من شأنها معالجة مواطن الضعف، وتعزّز مواطن القوة، وتدفع نحو إنتاج المزيد من الممارسات الجيّدة، حيث تمّ رصد عدد من التوصيات المقترحة، وهي :

1– الحاجة إلى وجود رؤية شاملة لوزارة التعليم بشأن دعم الجودة وضمانها بالجامعات، والأكاديميات الليبية الحكومية .

2– الحاجة إلى إصدار لوائح وتشريعات تنظم آليات عمل مكاتب ضمان الجودة بالجامعات والكليات والأكاديميات، لتُسهم في جعل الجودة منهاج وأسلوب عمل.

3– تشكيل فريق عمل للجودة على مستوى كل الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، مهمته رسم السياسات وتقديم المشورة والخبرة لتطبيق الجودة وضمانها، يكون عمله وفق منظومة متكاملة تتفاعل فيها الإمكانيات والموارد البشرية والمادية لإيجاد حالة من التناغم والانسجام والتوازن فيما بينها.

4– الحاجة إلى وجود خطة استراتيجية بشأن اعتماد الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، تكون منبثقة وموازية لاستراتيجية وزارة التعليم.

5– تحسين تدفق المعلومات والبيانات بين الجامعات وكلياتها من خلال استخدام وسائل التواصل الإلكتروني (البريد الإلكتروني) للتواصل مع كليات الجامعة.

6– بناء قاعدة بيانات مركزية دقيقة ومحدثة على مستوى كل مؤسّسة للاستفادة منها في تطبيق ومراجعة معايير الجودة، إلى جانب تفعيل وتطوير المواقع الإلكترونية، واعتبارها أحد المؤشرات المؤثرة في تفعيل وإنجاح برامج وأنشطة الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات.

7– نشر ثقافة الجودة بشكل أكبر وأعمق (ورش عمل، وتدريب) ، وأن تكون هناك دورات إلزامية الحضور لأعضاء هيئة التدريس والموظفين، وكذلك على مستوى القيادات، حيث أن تفعيل برامج وأنشطة الجودة يتطلب أساسًا وجود إرادة حقيقية للتغيير والتطوير من قبل وزارة التعليم، ورؤساء الجامعات، والأكاديميات وعمداء الكليات.

8– تحديد ميزانية خاصة لبرامج وأنشطة الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات، تكون بنودها وأبوابها واضحة ومحددة، تتسم بالمرونة بحيث يمكن تحديثها وتطويرها لتنسجم مع متطلبات تطوير البرامج التعليمية، إضافةً إلى اعتماد مبدأ المساءلة المالية .

9– الحاجة إلى وجود تقارير سنوية بشأن تقييم الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، وتحديد مستواها من حيث الالتزام بمعايير الجودة والاعتماد.

10– العمل على مقارنة الجامعات حديثة التأسيس ببعضها بشأن تطبيق برامج الجودة وضمانها، وتبادل الممارسات الجيّدة.

11– تعديل مُسمّى مكاتب ضمان الجودة بحيث تصبح مراكز أو إدارات داخل الجامعات والأكاديميات تتبع لوزارة التعليم من الناحية الفنية.

12– تشجيع المشاركة من جميع أطراف العملية التعليمية سواء أعضاء هيئة التدريس، أو الطلاب، أو الموظفين، في برامج وأنشطة الجودة وضمانها.

13– تقديم الدعم الكافي (الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية)، للقائمين على تطبيق برامج وأنشطة الجودة وضمانها بالجامعات والأكاديميات، لأداء المهام المكلّفين بها على أحسن وجه، والحاجة إلى تجهيز مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالإمكانات والاحتياجات والتجهيزات الفنية اللازمة، مثل : الآت التصوير والطابعات وغيرها .

14– لا تقل الموارد البشرية أهمية عن الموارد المادية كمحددات أساسية لأداء مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لها للقيام بمسؤولياتها ومهامها بكفاية مهنية، واحترافية للعمل في مجال الجودة وضمانها.

15– الحاجة إلى تفعيل برامج وأنشطة التعلّيم الإلكتروني، وترسيخه ضمن سياسات التعلّم بالجامعات والأكاديميات. إلى جانب مراجعة البرامج التعليمية بهدف تحسينها وتطويرها، مع الالتزام بنموذج توصيف البرامج التعليمي الصّادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية، مع مراعاة احتياجات سوق العمل والمتطلبات التنموية.

16– الحاجة إلى التقيد بالقدرة الاستيعابية للكليات من حيث قبول الطلاب.

17– الحاجة إلى وضع معايير واضحة ومحدّدة لمهام من يتولى إدارة مكاتب ضمان الجودة بالجامعات، والعاملين بتلك المكاتب، وكذلك بالنسبة لاختيار منسّقي مكاتب ضمان الجودة بالكليات.

ومن نافلة القول أنه بالرغم من تعدد المعوقات والتحديّات التي تُواجه الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، في تطبيق برامج وأنشطة الجودة وضمانها؛ إلا أن فرص التحسين والتطوير لا تزال تلوح في الأفق، حيث برز سعي دؤوب لا حدود له من جانب بعض مسؤولي مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء من خلال طرح، وتنفيذ عدد من الحلول الإبداعية، وكذلك رسم البدائل القائمة على الوعي الكامل بالمتغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، والمستندة على واقعية الطرح، والتنفيذ، والممارسة، وهنا نودّ التأكيد بأنه لا يكفي أبدًا الاعتقاد بثقافة الجودة وضمانها؛ إنما يجب توجيهها لدورها في عمليات التحسين والتطوير، وهذا الأمر بحاجة إلى تجديد العقول لتتعاطى بشكل جدي مع تلك الثقافة، فمن دون تجديد العقول لا يمكن أن تقوم أيّ اجتهادات جديدة، وعمومًا يُمكن طرح عدد من المقترحات.

1.9. مقترحات التطوير:

- العمل على تبني عمليات التطوير والإصلاح من قبل وزارة التعليم، وإعادة هيكلة الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية.

- ضرورة مراجعة –كارثة– التوسّع في الجامعات والأكاديميات بهذه الصورة المعيبة والتي لم تُراعِ أدنى شروط إنشاء جامعة أو أكاديمية، ولابد لنا من القول بأن مراجعة أوضاع الجامعات والأكاديميات تتطلب ألّا تقتصر على الجامعات المستحدثة فقط، بل يجب أن تشمل كل الجامعات وبصورة موضوعية جادة وبعيداً عن المجاملات مهما كان مصدرها ومبررها غير العلمي.
- ضرورة إعادة تعريف فلسفة وأهداف مؤسّسات التعليم العالي؛ بما فيها الجامعات والأكاديميات، ومراجعة أدوارها وبرامجها التعليمية بدقة بهدف تحسينها وتطويرها، لتتوافق مع احتياجات سوق العمل وتتسق مع المتطلبات التنموية.
- إلزام الجامعات والأكاديميات بالعمل على إعداد الخطط الاستراتيجية، والخطط التشغيلية الخاصة بها؛ والتي تتضمن مؤشرات واضحة، وقابلة للتحقيق.
- أهمية الاتجاه نحو اللامركزية في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات، وإشراك المجتمع المحلي والمنظمات والجمعيات العلميّة في تلك العمليات.
- التركيز على نشر ثقافة الجودة وضمانها، بشكل أكبر وأعمق بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين، والطلاب، سواء من خلال المؤتمرات أو ورش العمل، أو التدريب، أو الملصقات الإرشادية...إلخ.
- ترسيخ فلسفة الجودة في الأداء؛ سواء أكان من الناحية الإدارية، أم الأكاديمية؛ لتُصبح أسلوبًا ومنهجًا؛ وليس كوظيفة مستقلة، بحيث تعمل على بناء منظومة التحسين والتطوير بشكل دائم ومستمر، وتضمن من ثم وجود قيمة مضافة للأداء الإداري، أو الأكاديمي (الممارسات الجيّدة) .
- ضرورة قيام الجامعات والأكاديميات بمراجعة وتطوير المواقع الإلكترونية، بشكل دوري ومستمر، والدفع نحو الاستفادة منها من قبل أطراف العملية التعليمية كافةّ، وألّا تكون مجرد واجهة لأخبار تلك المؤسّسات.
- ضرورة توحيد مراكز ضمان الجودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية في إطار هيئة وطنية واحدة تحت مُسمّى " الهيئة الوطنية للجودة والاعتماد في التعليم "؛ على أن تكون مستقلة عن وزارة التعليم، بالإضافة إلى ضرورة استبدال مُسمّى مكتب ضمان

الجودة وتقييم الأداء بالجامعة، أو الأكاديمية بمُسمّى إدارة الجودة أو عمادة الجودة، أسوةً بما يحدث في أغلب الجامعات العربية.

- إنشاء إدارة عامة لضمان الجودة وتقييم الأداء بالوزارة تتكفل بمهام ومسؤوليات المتابعة، والإشراف، على برامج الجودة وضمانها بالجامعات والأكاديميات.
- ضرورة مراجعة معايير الجودة والاعتماد الصّادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية بطرابلس سنة 2016م، والسعي نحو بناء معايير برامجية متخصّصة للبرامج التعليمية سواء أكانت للعلوم الاجتماعية والإنسانية، أم العلوم التطبيقية، أم العلوم الطبية.
- العمل على التوسّع في ممارسات المشاركة " التشبيك " بين مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، بغية تبادل الخبرات والممارسات الجيّدة.
- الاهتمام بوضع خطط واضحة ومعتمدة للارتقاء بالمستوى التدريسي لأعضاء هيئة التدريس من خلال برامج تدريبية وتأهيلية .
- ضرورة تخصيص ميزانية محدّدة يتم الصرف منها على برامج وأنشطة الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة سواء على مستوى وزارة التعليم، أو على مستوى وزارتي المالية والتخطيط.
- العمل على الإسراع في تشكيل مجالس أمناء في كل الجامعات والأكاديميات والكليات؛ بغية وضع الخطط والسياسات التي يتوجب أن تعمل وفقها تلك المؤسّسات.
- أهمية متابعة وتقييم أداء رؤساء الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية؛ بناءً على نتائج تقدم أو تراجع مراكز تلك المؤسسات، في تطبيق برامج الجودة والاعتماد، وما يتم طرحه من مبادرات تُسهم في عقلنة الجودة.
- زيادة برامج المحاسبية ومكافحة الفساد في الجامعات والأكاديميات؛ بغية لجم الفوضى الإدارية، والمالية، والأكاديمية.
- ضرورة قيام وزارتي التعليم في المنطقتين الشرقية والغربية بالتنسيق مع مراكز ضمان الجودة التابعة لها بوضع خطة واضحة ومعتمدة من أجل إقحام الجامعات والأكاديميات الحكومية في عمليات الجودة والاعتماد.

- العمل على طرح مبادرات تدعو إلى تحفيز الإبداع، والتميّز، والتنافس بين الجامعات والأكاديميات، وذلك من خلال استحداث جائزة أفضل مؤسّسة تعليم عالٍ، أو أيّ مُسمّى آخر على مستوى الدولة؛ على أن تتبناها وزارة التعليم.
- الاهتمام بإعداد كوادر بشرية مؤهلة ومدرّبة للعمل في مجال الجودة وضمانها.
- حثّ كل الأقسام العلميّة بالجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية بضرورة الإسراع بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها بصورة واضحة، ووضع آليات تنفيذ محدّدة بجداول زمنية، وأن تكون آليات التنفيذ مرنة قابلة للتعديل والتطوير.

وأخيـــــرًا نودّ التأكيد بأن جُلّ معوقات وتحديّات تطبيق الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية مرتبطة – حاليًا- إلى حد كبير بتناوب عددٍ من الأبعاد، أهمها : تداعيات انقسام الدولة الليبية، والافتقار إلى إرادة سياسية حقيقية وجادة نحو تطبيق برامج وأنشطة الجودة والاعتماد، سواء من قبل وزارة التعليم، أو من قبل الإدارة العليا للجامعات والأكاديميات، إضافةً إلى استمرار حالات شُحّ أو انعدام الدعم المادي والمعنوي لأنشطة وبرامج الجودة وضمانها، كما لا يُمكن أن نغفل بعدًا مهماً وهو الافتقار إلى وجود قوانين ولوائح تنظيمية داعمة ومساندة لتطبيق الجودة وضمانها .

وبالرغم من قتامة واقع الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية؛ إلا أن بعض تلك المؤسّسات استطاعت الاستفادة من الفرص المتاحة للتحسين والتطوير، فتأكدت بذلك مقولة:

" أينما توجد المعوقات والتحدّيات فهناك فرص للتحسين والتطوير "، كما يتضح لنا أيضًا أن ثمة علاقة وثيقة بين إدراك القدرة الواعية لتلك المؤسّسات لأهمية الجودة وضمانها، وخلق وبناء إرادة العزم التي تُسهم في الاستفادة من الفرص للتحسين والتطوير، وبين العلاقة التفاعلية بين شخص مدير مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء ورئيس المؤسّسة، حتى يستطيع مدير مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء؛ الحركة والعمل بحرية أكثر، وبطريقة غير رسمية، فيُفسح له المجال أمام تنفيذ برامج وأنشطة الجودة وضمانها؛ بعيدًا عن العراقيل البيروقراطية، والروتين الإداري، فتتعدد بذلك وتتنوع المبادرات والممارسات الجيّدة؛ وهذا ربما

يُفسر كيف تتشكل وتتعدد تلك المبادرات والممارسات الجيّدة في مؤسّسة، وشُحِها، أو انعدامها في مؤسّسة أخرى، خاصةً تلك التي تتشابه من حيث الإمكانات البشرية والمادية.

إن الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية أمام رهانات وتحديّات مستجدة بحاجة إلى وقفة جادّة لتجاوز تلك التحديّات من أجل تحسين جودة المخرجات التعليمية، وتحقيق معايير الجودة والاعتماد؛ فالتعليم يُعد ركيزة أساسية لبقاء واستمرار وبناء الوطن الذي نحلم به جميعًا.

المصادر والمراجع

- مرجين، حسين؛ اشيكوات، عبد الرحمن؛ التلماتي، عبد المجيد؛ العطشان، فيصل (2018)، دليل بناء وتفعيل المواقع الإلكترونية لمؤسّسات التعليم العالي، منشورات الجمعية الليبية للجودة والتميّز في التعليم، طرابلس، ليبيا.
- ديون المحاسبة (2017م)، التقرير السنوي، منشورات ديوان المحاسبة، طرابلس، ليبيا.
- مركز ضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي (2008)، دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، منشورات مركز ضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي، طرابلس، ليبيا.
- الجريدة الرسمية (2010) ، قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م، طرابلس، ليبيا.
- تنتوش، عمران(2019) ،"تقييم مدى تطبيق أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، مجلة كلية الآداب جامعة مصراته، المجلد 2.
- المحرحر، امطير مفتاح (2019)،" نحو مقياس لجودة العملية التعليمية كمؤشرات لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، دراسة حالة على جامعة سرت"، مجلة كلية الآداب جامعة مصراته، المجلد 2.

- عبد الحفيظ، محمد؛ مفتاح، سالمة؛ مصطفي، حنان (2021)، "تحديات تطبيق معايير الجودة في الجامعات الليبية: دراسة حالة على أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد، جامعة بنغازي"، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 4، العدد الثاني.

- قمبر، جميلة سعيد (2016)، " مدى توافر محاور الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم المحاسبي لكليات الاقتصاد في جامعة الزاوية الليبية ومعوقاتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي المجلد التاسع، العدد 24.

- الفطيمي، محمد مفتاح؛ أبوشيبة، إبراهيم علي؛ التير، أحمد محمد (2015)، "قياس مؤشرات الجودة في الجامعات الليبية دراسة حالة: كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، يونيو.

- أبوشعاله, عمر محمد؛ عبد القادر، محمد(2019)، "عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بليبيا", مجلة كلية الآداب, جامعة مصراتة, المجلد الاول, العدد 2.

- الرملي, فتحي ؛محمد عثمان(2019), "جودة التعليم العالي في حالة الازمة وما بعدها", ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للتعليم في ليبيا, مصراتة.

- درويش, رافدة عمر ؛الحريري، سعد زناد (2010), القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي, عمان, دار الثقافة, ط 1 .

- السعيد، صالح؛ هالة ،عبدلي (2018)، "آليات ضمان جودة التعليم العالي- المرافقة البيداغوجية نموذجا"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 9 .

- أبو زقية، خديجة منصور(2014)، "التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي لتحقيق الجودة ". المؤتمر الدولي الثالث تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، عمان، الأردن.